

MIGA 

الوكالة الدولية لضمان
الاستثمار
مجموعة البنك الدولي



التقرير السنوي 2020 —

التصدي لجائحة
فيروس كورونا
المستجد
(كوفيد - 19)

الأثر الإنمائي

الاستدامة البيئية
والاجتماعية

حماية
الاستثمارات

إعادة التأمين

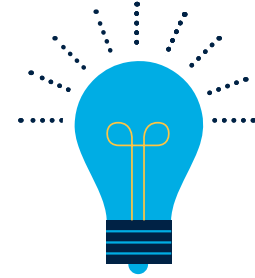
نبذة عن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)

يتمثل التفويض المخول للوكالة في تشجيع الاستثمارات الخاصة عبر الحدود في البلدان النامية عن طريق تقديم ضمانات (تأمين ضد المخاطر السياسية وتعزيز الائتمان) للمستثمرين والمقرضين.



ومن المتوقع أن تؤدي جائحة كورونا إلى خفض الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم بنسبة تصل إلى 40% في 2020، وتتوقع مجموعة البنك الدولي أن يشهد الاقتصاد العالمي أسوأ ركود منذ الحرب العالمية الثانية. وتواجه البلدان النامية مخاطر تتمثل في تآكل المكاسب الإنمائية بالغة الأهمية، وقد يسقط الملايين في غيابة الفقر المدقع.

وفي ظل هذه التحديات، يظل دور الوكالة ومهمتها أكثر أهمية من أي وقت مضى. وفي السنة المالية 2020، أصدرت الوكالة ضمانات جديدة بقيمة 4 مليارات دولار تقريبًا، مما ساعد في تعبئة تمويل إجمالي زاد على 7 مليارات دولار. وستعمل مشروعات السنة المالية 2020 على توفير الطاقة الكهربائية لحوالي 12.4 مليون شخص، وشراء سلع بقيمة 4.3 ملايين دولار محليًا كل سنة، وتجنب ما يقرب من 3 ملايين طن من انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا.



والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بوصفها عضواً بمجموعة البنك الدولي، تلتزم بتحقيق أثر إنمائي قوي وتشجيع المشروعات التي تتسم بالاستدامة اقتصادياً وبيئياً واجتماعياً. وتقوم الوكالة بمساعدة المستثمرين في تخفيف حدة مخاطر القيود على تغيير العملة والتحويلات إلى الخارج؛ والإخلال بالعقود من جانب الحكومات؛ ونزع الملكية؛ والحروب والاضطرابات الأهلية؛ وتقدم أيضاً أدوات تعزيز الائتمان فيما يخص الالتزامات السيادية.



ارتباطات الإقراض العالمية

ساندت مجموعة البنك الدولي البلدان النامية في السنة المالية 2020 من خلال تحقيق النتائج للبلدان المتعاملة معها، وجمع الشركاء الرئيسيين، والتصدي لجائحة وتحدٍ اقتصادي عالمي لم يسبق لهما مثيل.

4.8

مليارات دولار

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

9.2

مليارات دولار

أوروبا وآسيا الوسطى

10.5

مليارات دولار

شرق آسيا والمحيط الهادئ

12.8

مليار دولار

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

25.4

مليار دولار

أفريقيا جنوب الصحراء

14.4

مليار دولار

جنوب آسيا

77.1 مليار دولار إجمالاً من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال والضمانات للبلدان الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص*

*يشمل الإجمالي مشروعات متعددة المناطق ومشروعات عالمية. ويعكس التوزيع الإقليمي تصنيفات البنك الدولي للبلدان.

رسالة من الرئيس



وضعت جائحة كورونا (كوفيد-19-) بلدان العالم أمام تحدٍ غير مسبوق هذا العام، مما حثَّ عليها سرعة الاستجابة لمواجهة الاختلالات الكبيرة التي تسببت فيها الجائحة في مجال الرعاية الصحية والنشاط الاقتصادي وسبل كسب العيش. وكانت مجموعة البنك الدولي في طليعة تلك الاستجابة، إذ تمكنت على وجه السرعة من تعبئة الجهود لتقديم المساعدة التي تلمس الحاجة إليها إلى البلدان لتوفير المستلزمات الحيوية، والحد من الخسائر البشرية والمصاعب الاقتصادية، وحماية المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، والنهوض برسالتنا المتمثلة في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. ويكمن هدفنا من وراء كل هذه الجهود في تحسين الظروف المعيشية، الآتية منها وطويلة الأجل، للسكان الأشد فقراً والأكثر احتياجاً.

في بداية تفشي فيروس كورونا، اتخذت مجموعة البنك إجراءات واسعة وحاسمة بإتاحة تسهيل سريع الدفع لمساعدة البلدان على التصدي بسرعة لهذه الأزمة. وتتوقع مجموعة البنك أن تقدم ما يصل إلى 160 مليار دولار في الخمسة عشر شهراً المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2021 من خلال سلسلة من العمليات الجديدة، وإعادة هيكلة العمليات القائمة، وذلك لمساعدة البلدان على تلبية طائفة متنوعة وواسعة النطاق من الاحتياجات الناشئة عن تفشي الجائحة. وسيشمل ذلك تقديم أكثر من 50 مليار دولار من موارد المؤسسة الدولية للتنمية في شكل منح وبشروط ميسرة للغاية.

وبحلول مايو/أيار، كان لنا عمليات طوارئ صحية في 100 بلد. وركزت مشروعاتنا في بادئ الأمر على الحد من تفشي الجائحة وزيادة قدرات الخدمات الصحية. وساعدنا البلدان في الحصول على المستلزمات والتجهيزات الطبية الأساسية من خلال مساندة المشتريات والخدمات اللوجستية، بما في ذلك التفاوض مع الموردين نيابة عن هذه البلدان. ويعتمد العديد من البلدان النامية على استيراد هذه المستلزمات، مما يجعلها معرضة بشدة لتقلبات الأسعار والقيود التجارية. ومن خلال مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، قدمنا رأس المال العامل الحيوي والتمويل التجاري للقطاع الخاص في البلدان النامية، ولاسيما الشركات العاملة في الصناعات الأساسية، وساعدنا القطاعات المالية على مواصلة إقراض منشآت الأعمال المحلية التي تتمتع بمقومات البقاء.

وفي مارس/آذار، دعا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الدائنين الثنائيين الرسميين إلى تعليق مدفوعات خدمة الديون من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وفي أبريل/نيسان، أصدر قادة مجموعة العشرين اتفاقاً تاريخياً بتعليق مدفوعات خدمة الديون الثنائية الرسمية

اعتباراً من 1 مايو/أيار حتى نهاية عام 2020، ودعوا إلى معاملة مماثلة من جانب الدائنين التجاريين - وهو مثال بارز على التعاون الدولي لمساعدة البلدان الأشد فقراً.

وإلى جانب الشواغل الصحية المباشرة، تقدم مجموعة البنك المساندة للبلدان وهي في سبيلها لإعادة فتح اقتصاداتها، واستعادة الوظائف والخدمات، وتمهيد الطريق إلى تحقيق تعافٍ مستدام. وقد عزز العديد من البلدان المتعاملة معنا شفافيتها وجاذبيتها للاستثمارات الجديدة وكشفت بشكل كامل عن الالتزامات المالية للقطاع العام لديها. ويساعد البنك البلدان الأكثر ضعفاً على تقييم قدرتها على الاستمرار في تحمل الديون وشفافيتها، وهما أمران أساسيان لتحقيق نتائج إنمائية جيدة.

وتساند مجموعة البنك حالياً جهود البلدان الرامية إلى توسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي، ويشمل ذلك عمليات التحويلات النقدية من خلال الخيارات الشخصية والرقمية على حد سواء حتى تتمكن الحكومات من تقديم هذه المساندة الحيوية بكفاءة إلى مواطنيها الأكثر احتياجاً. كما تعمل مع الحكومات على إلغاء أو إعادة توجيه دعم الوقود المكلف والضار بالبيئة، والحد من الحواجز التجارية التي تحول دون تدفق الإمدادات الغذائية والمستلزمات الطبية.

في السنة المالية 2020، ارتفع صافي ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى 28 مليار دولار، في حين ظلت المدفوعات قوية. وبلغ صافي الارتباطات التي قدّمتها المؤسسة الدولية للتنمية 30.4 مليار دولار، بزيادة قدرها 39% عن السنة السابقة. وتمت الموافقة على العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية في مارس/آذار، وأسفر ذلك عن توفير حزمة تمويل بقيمة 82 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات من

أجل أفقر 76 بلداً في العالم. ومن شأن هذا أن يزيد من مساندتنا للبلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، وأن يدعم شفافية الديون وممارسات الاقتراض المستدام.

وخلال العام الماضي، قمنا بإعادة تنظيم جهازي موظفي البنك وإدارته لتوجيه البرامج القطرية المنسقة ووضع المعرفة عالية الجودة في صميم عملياتنا وفي صميم سياسات التنمية. ونعمل حالياً على زيادة تواجدها العالمي لكي نكون أقرب إلى عملياتنا على أرض الواقع. كما عززنا تركيزنا على أفريقيا باستحداث منصبين لئلين لرئيس البنك، أحدهما يركز على غرب ووسط أفريقيا والآخر على شرق أفريقيا وجنوبها، وسيدخل ذلك حيز التنفيذ في السنة المالية 2021. وقد عينت أربعة من كبار الموظفين الجدد بالبنك، وهم: أنشولا كانط في منصب المدير المنتدب ورئيس الخبراء الماليين، وماري بانغستو في منصب المدير المنتدب لشؤون سياسات التنمية والشراكات بالبنك الدولي، وهيروشي ماتانو في منصب نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وأكسيل فان تروتسنبرغ في منصب المدير المنتدب لشؤون العمليات لدى مغادرة كريستالينا جورجيفا البنك الدولي لرئاسة صندوق النقد الدولي. وبالإضافة إلى هذه التعيينات، كان هناك 12 تعييناً أو إعادة توزيع لنواب الرئيس خلال العام الماضي. ومعاً، يسعى فريق القيادة القوية وجهاز موظفين يتحلل بدرجة عالية من الإخلاص والحماس إلى بناء أكثر المؤسسات الإنمائية فاعلية في العالم، في ظل نموذج عمل مرن ومتجاوب يمكن أن يساعد جميع البلدان والمناطق على تحسين نواتجها الإنمائية.

وفي اجتماعاتنا السنوية في أكتوبر/تشرين الأول، طرحنا مؤشراً جديداً لتتبع فقر التعلّم، وهو النسبة المئوية لمن هم في سن العاشرة من العمر الذين لا يستطيعون قراءة وفهم قصة أساسية. وسيطلب تقليص فقر التعلّم القيام بإصلاحات شاملة، ولكن المردود - ممثلاً في تزويد الأطفال بالمهارات التي يحتاجونها للنجاح وتحقيق إمكاناتهم كبالغين - أمر حيوي للتنمية.

ومن خلال مساعدة البلدان في الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية الجديدة، فإننا نوسع فرص الوصول إلى المعاملات المالية منخفضة التكلفة، وخاصة للنساء والفئات الأخرى الأولى بالرعاية. ويشكل الربط الرقمي إحدى الخطوات الرئيسية العديدة في مساعدة النساء على إطلاق العنان لكامل إمكاناتهن الاقتصادية. وتعمل مبادرة تمويل رائدات الأعمال

(We-Fi)، التي تستضيفها مجموعة البنك الدولي، على إزالة الحواجز التنظيمية والقانونية التي تواجهها النساء ومساعدتهن على الوصول إلى التمويل والأسواق والشبكات التي يحتجن إليها للنجاح. وترتكز عمليات البنك أيضاً على إتاحة مجال أوسع للنساء للتعبير عن آرائهن وولائتهن على أنفسهن في مجتمعاتهن المحلية، والعمل على ضمان أن بمقدور الفتيات التعلم بفاعلية وأمان في المدارس، وتعزيز الرعاية الصحية عالية الجودة للأمهات والأطفال.

ونحن نساعد البلدان على تقوية قطاعاتها الخاصة، التي تعد أساسية لإيجاد فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي. وفي السنة المالية 2020، زادت ارتباطات التمويل طويل الأجل التي قدمتها مؤسسة التمويل الدولية إلى 22 مليار دولار، وشمل ذلك 11 مليار دولار من الارتباطات التي قدمتها لحسابها الخاص، و11 مليار دولار من الموارد وارتباطات التمويل التي قامت بتعبئتها من مستثمرين من القطاع الخاص، ومصادر أخرى. وفضلاً عن ذلك، قدمت مؤسسة التمويل الدولية 6.5 مليارات دولار من التمويل قصير الأجل. وبلغ مجموع ارتباطات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 4 مليارات دولار، بمتوسط قدره 84 مليون دولار للمشروع الواحد. واستشرافاً للمستقبل، تُعد الأدوات التي تتيحها الوكالة الدولية وملاكها الوظيفي وجهودها الأولية مناسبة تماماً لمساعدة استجابة مجموعة البنك في التصدي لجائحة كورونا، بما في ذلك التركيز على المشروعات الأصغر حجماً في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، والبلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف.

إن هذه الإنجازات ما كان لأي منها أن يتحقق لولا الجهود المضنية التي بذلها موظفونا ونجاحهم في التحول إلى أسلوب العمل من المنزل خلال تفشي الجائحة. فقد واصل الموظفون العاملون في جميع أنحاء العالم وعلى جميع المستويات تقديم الحلول لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للبلدان. وإنني أعرب عن عميق امتناني لما أبدوه من تفانٍ ومرونة، لاسيما في ظل هذه الظروف الصعبة.

وفي الوقت الذي يتصدى فيه الناس في البلدان النامية في جميع أنحاء العالم لهذه الجائحة ولحالة الركود العميق، لا تتوانى مجموعة البنك الدولي عن تحمل الالتزام بشأن مستقبلهم، إذ تواصل تقديم المساندة والمساعدة التي يحتاجون إليها لتجاوز هذه الأزمة، وتحقيق تعافٍ مستدام وشامل.

David Malpass

ديفيد مالباس

رئيس مجموعة البنك الدولي
ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

رسالة من مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة

الصمود في وجه الأزمة، وكذلك تعزيز الاستثمارات التحويلية التي ستساعد بدورها البلدان على إعادة بناء اقتصاداتها على نحو أفضل. ونحن نؤمن بأن تعاوننا المستمر مع الحكومات والشركاء من القطاع الخاص والعام، وطائفة واسعة من أصحاب المصلحة عنصر أساسي في عودة البلدان إلى مسار مستدام للتعافي والتنمية.

ولدعم مواصلة التقدم المحرز نحو تحقيق الهدفين التوأمين وأهداف التنمية المستدامة، وافقنا على إستراتيجية مجموعة البنك الدولي للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وبالبناء على التنفيذ المستمر والناجح لوثيقة "التطلع إلى المستقبل" لعام 2016، وحزمة زيادة رأسمال البنك في عام 2018، فإن هذه الإستراتيجية تهدف إلى تعزيز فاعلية عمل مجموعة البنك في مساعدة البلدان على معالجة العوامل المُحرّكة لأوضاع الهشاشة والصراع والعنف وتداعياتها، وتقوية قدراتها على الصمود ومواجهة الأخطار، مع التركيز على فئات السكان المهمشين والأشد احتياجاً.

وفي وقت سابق من السنة المالية 2020، ناقشنا القضايا الإستراتيجية والتشغيلية المتصلة بخلق الوظائف والتحول الاقتصادي، والهجرة، وسلاسل القيمة العالمية، والتحول الرقمي. وناقشنا أيضًا إجراءات إصدار الضمانات وتسهيلات الضمانات التي تقدمها الوكالة، مما يعمل على تعزيز الأسواق القائمة واستكشاف أسواق جديدة. كما رحبنا بالسيد هيروشي ماتانو، نائب الرئيس التنفيذي الجديد للوكالة.

نواجه حاليًا واحدًا من أصعب الأوقات في تاريخ التنمية منذ إنشاء البنك الدولي في عام 1944. فجائحة فيروس كورونا لم يسلم منها أي بلد أو شريحة في أي مجتمع على مستوى العالم؛ وقد أثرت تأثيرًا بالغًا على حياة الملايين، ومنشآت الأعمال الصغيرة والكبيرة في أنحاء العالم، والاقتصاد العالمي الحديث كما نعرفه اليوم. ومن خلال جهودها المتضافرة لمواجهة هذه الجائحة، اتخذت مجموعة البنك الدولي إجراءات سريعة وشاملة. ونحن نعرب عن عميق شكرنا لجهاز الموظفين والخبراء الذين عملوا دونما كلل لتعبئة الموارد اللازمة في مكافحة هذه الأزمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية العالمية غير المسبوقة. واسترشادًا بهدفينا التوأمين المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، و"ورقة نهج الاستجابة لأزمة فيروس كورونا: إنقاذ الأرواح وزيادة الأثر والعودة إلى المسار الصحيح"، فقد تعهدت مجموعة البنك بتقديم ما يصل إلى 160 مليار دولار خلال 15 شهرًا لمساعدة البلدان على التصدي لهذه الأزمة- وبنهاية السنة المالية 2020، كنا قد قدمنا بالفعل مساندة لأكثر من 100 بلد. ونتوقع أن يساعد هذا التمويل على تحسين الاشتغال والقدرة على



شاهد أشرف طرار،
باكستان



بورغن كارل زاتلر،
ألمانيا



أرنو بويسيه، فرنسا



ريتشارد هيو
مونتغومري،
المملكة المتحدة



ماسانوري يوشيدا،
اليابان



دي جي
نوردكويست،
الولايات المتحدة
الأمريكية



أبارنا سوبراماني،
الهند



ميرزا حسين حسن،
الكويت (عميد
المجلس)



ناتالي فرانكين،
بلجيكا



كونيل هوانغ، كوريا



أدريان فرنانديز،
أورغواي



لويز ليفونيان، كندا

وناقشنا الموضوعات بالغة الأهمية التي تخص الوكالة، مثل وجود موظفين بالقرب من الجهات والمؤسسات والبلدان المتعاملة مع الوكالة، وكيف نقيس نتائج التنمية؛ وآليات الوكالة المستقلة بشأن المساءلة؛ وإطار الحوكمة واستعراض هيكل المساهمة في 2020. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بمناقشة وإقرار الإستراتيجية وآفاق العمل المستقبلي للوكالة للسنوات المالية 2021 - 2023 والموازنة الخاصة بالسنة المالية 2021 التي تساعد على تحديد توجه مجموعة البنك الدولي على مدار السنة المقبلة.

ويدعم المجلس بقوة تحقيق العدالة والمساواة بين مختلف الأعراف داخل مجموعة البنك الدولي وفي عملنا. وسنواصل إيلاء الأولوية لتحقيق التنوع والاشتمال في مختلف وحدات المجموعة وفي دعمنا للبلدان والمجتمعات المحلية المتعاملة معنا. ونعتمد أنه من الأهمية بمكان دمج اهتمامنا بمراعاة الأصل العرقي والانتماء الإثني في عملنا وبرامجنا الإنمائية في مختلف أنحاء العالم، وأن تشجيع التنوع والاشتمال في أماكن العمل يعكس القيم الأساسية لمجموعة البنك. وستبقى هذه الجهود محط اهتمام كبير لدينا في العام المقبل.



خورخي أليخاندرو
شافيز بريسا،
المكسيك



ينغمينغ يانغ،
الصين



كوليا تانيميت،
تايلند



إلسا أغوستين،
الفلبين (عضو
مناوب)



آن كاباغامب،
أوغندا



جان كلود
تشاتشوانغ،
الكاميرون



لإراي هاجارا
شُعيبو، نيجيريا



فيرنز غروبر،
سويسرا



رومان مارشافين،
الاتحاد الروسي



هشام العجيل،
المملكة العربية
السعودية



باتريسو باغانو،
إيطاليا (عميد
المجلس المشارك)



غير إتش. هاردي،
أيسلندا



كوين دافيدس،
هولندا

رسالة من هيروشي ماتانو

نائب الرئيس التنفيذي



عبر الحدود في السنة المالية 2020. وقد قدم ما يقرب من نصف ضماناتنا المساندة لمشروعات في البلدان (الأدنى دخلًا) المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وفي بيئات هشة، وساهم أكثر من 20% من إصداراتنا في مشروعات التكيف مع تغير المناخ أو التخفيف من آثاره. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تساعد إصداراتنا في السنة المالية 2020 في توفير الطاقة الكهربائية لحوالي 12.4 مليون شخص، وشراء سلع بقيمة 4.3 ملايين دولار محليًا كل سنة، وتجنب ما يقرب من 3 ملايين طن من انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا.

لكن، على الرغم من أن منتجاتنا الأساسية تتمثل في التأمين الذي يغطي المخاطر السياسية وتعزز الائتمان، فإن دورنا يتجاوز ذلك بكثير. ومن خلال الوصول إلى البلدان الأعضاء في مجموعة البنك الدولي، فكثيرًا ما نقوم بإصلاح العلاقات ووضع المشروعات ذات الصلة على المسار الصحيح.

وقبيل هذه الجائحة، كنا نصب تركيزنا على النفاذ إلى أسواق جديدة من خلال التطبيقات المبتكرة لمنتجاتنا، وجاءت هذه الجائحة لتفرض تركيزًا أشد على ضرورة إنجاز ذلك على نحو أسرع. وتمثل جزء أساسي من عملنا في التحول عن المعاملات المنفردة ذات المخاطر الكبرى إلى التركيز على مشروعات أصغر حجمًا وأعلى مخاطر في بيئة حافلة بالتحديات ولكنها ذات إمكانات أكبر تساعد على تحقيق نتائج إنمائية على أرض الواقع.

ليس من قبيل المغالاة أن نقول إن الاقتصاد العالمي اليوم يختلف اختلافًا جوهريًا عما كان عليه قبل عام.

وعلى الرغم من أن التداعيات الناجمة عن جائحة كورونا ستستمر لسنوات، فإن الضرر المباشر واضح بالفعل: فقدان الوظائف، والانخفاض المتوقع بنسبة 40% في الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، ودفع نحو 100 مليون شخص إلى براثن الفقر المدقع. ويتراجع الآن المستثمرون العالميون الذين كانوا يتحلون بالثقة في وقت ما ويتحول تركيزهم إلى الأسواق المحلية.

"على الرغم من أن منتجاتنا الأساسية تتمثل في التأمين الذي يغطي المخاطر السياسية وتعزز الائتمان، فإن دورنا يتجاوز ذلك بكثير".

ودور الوكالة في هذا المشهد الذي يكتنفه الغموض وعدم اليقين هو تشجيع المستثمرين من القطاع الخاص على مواصلة العمل وتوفير قدر أكبر من الاستقرار من خلال المساعدة في إدارة المخاطر التي تواجهها البلدان والتخفيف منها. وبالفعل، قمنا، في إطار من التعاون وتضافر الجهود مع شركائنا والمتعاملين معنا من مؤسسات وبلدان، بتعبئة 7.3 مليارات دولار لتمويل مشروعات تنمية من خلال إصدار ضمانات بقيمة ما يقرب من 4 مليارات دولار للمستثمرين من القطاع الخاص

التمويل الدولية، وغيرها من بنوك التنمية متعددة الأطراف، ووكالات ائتمانات التصدير.

وعلى نطاق أوسع، تهدف الوكالة إلى زيادة إجمالي الإصدارات السنوية إلى ما بين 5.5 و6.0 مليارات دولار في المتوسط، وتخصيص جزء أكبر لمساندة المشروعات والبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان التي تعاني من الهشاشة والمتأثرة بالصراعات. وهذا يعني تحقيق زيادة من 25% (السنوات المالية 2017 - 2019) إلى 30-33% (السنوات المالية 2021-2023) في الضمانات السنوية الصادرة في هذه البيئات الحافلة بالتحديات والمشكلات. وبالإضافة إلى ذلك، تستهدف الوكالة ما لا يقل عن 35% من الضمانات السنوية الصادرة خلال السنوات المالية 2021-2025 لمساندة تمويل أنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ، بما يتماشى مع هدف مجموعة البنك الدولي.

وعلى الرغم من أننا نعيش في أوقات عصيبة، يحدوني الأمل أننا من خلال التعاون مع عملائنا من بلدان ومؤسسات سنساعد الناس على اجتياز هذه الأوقات. وما زلت متفائلاً بأننا سنظل أوفياء لتحقيق رسالة مجموعة البنك الدولي.

كما أنني أشعر بالفخر والاعتزاز بموظفينا، كما أشعر بالامتنان لعملائنا من بلدان ومؤسسات ولمجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي، الذين تمكنوا من تحقيق المستهدفات الرئيسية حتى في ظل ظروف صعبة اكتنفها الغموض وعدم اليقين. وعلى الرغم من كثرة التحديات التي تلوح في الأفق، فإننا نملك الأدوات والموارد والإمكانات والإرادة للتصدي لها وتجاوزها.

هيروشي ماتانو

نائب الرئيس التنفيذي

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

كما قدمنا إعفاءات تخفف من المتطلبات الرأسمالية للمؤسسات المالية الدولية التي تلتزم بمتطلبات بازل وغيرها من القواعد والضوابط التنظيمية التي يمكن أن تحد من القدرة التمويلية في الاقتصادات النامية. ونتيجة لذلك، ومع استمرار تدفق الائتمان، ستستمر الشركات متناهي الصغر والصغيرة والمتوسطة في الحصول على السيولة على الرغم من هذه البيئة الحافلة بالتحديات.

وفي إطار جهود التصدي لجائحة كورونا، كان تحركنا سريعاً جنباً إلى جنب مع قام به البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، فأعلننا عن تسهيل جديد سريع الصرف بقيمة 6.5 مليارات دولار أمريكي في أوائل أبريل/نيسان، وبناء على هذا التسهيل يتم إعادة توجيه قدرات الوكالة نحو شراء معدات طبية عاجلة؛ وتوفير رأس المال العامل للمشروعات متناهي الصغر والصغيرة والمتوسطة والمؤسسات والأفراد؛ ومساندة احتياجات الحكومات من التمويل القصير الأجل. وقد استخدم هذا التسهيل أربع آليات هي:

- تعزيز الائتمان للحكومات والمؤسسات التابعة لها للاقتراض بشروط السوق لشراء المعدات الطبية العاجلة، ومعدات الحماية، والأدوية، وتقديم الخدمات.

- تقديم حلول تخفيف المخاطر للبنوك التجارية والمؤسسات المالية حتى يمكنها الاستمرار في تقديم خدمات الإقراض من خلال الشركات التابعة لها في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل

- تعزيز الائتمان للحكومات والمؤسسات التابعة لها التي تسعى إلى الوصول إلى أسواق الائتمان لتمويل مشروعات وبرامج التعافي الاقتصادي في بيئة تعاني نقص السيولة.

- مساندة تمويل التجارة لضمان استمرار تدفق السلع عبر سلاسل الإمداد العالمية، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان التي تعاني من أوضاع هشاشة.

وتضمنت بعض المشروعات التي قدمنا لها المساندة تمويل البنوك المحلية في بنما لتجاوز قيود السيولة التي نشأت عن أزمة كورونا، وتقديم الاحتياطات الإلزامية للعديد من البنوك في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وبنهاية يونيو/حزيران، قدمنا ضمانات بقيمة 2.1 مليار دولار - أي أكثر من نصف إجمالي الإصدارات التي قدمناها- في إطار جهودنا للتصدي لجائحة كورونا.

واستشرافاً للمستقبل، تحدد إستراتيجية السنوات المالية 2021 - 2023 التي عرضناها على مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي هذا العام مساراً لاستكشاف فرص جديدة بهدف زيادة الأثر الذي تحدثه الوكالة ونطاق تغطيتها. وتشمل الابتكارات التي يجري استكشافها توسيع نطاق العمليات لتشمل ضمانات تمويل التجارة؛ وتوسيع نطاق عدد العملات التي تقدم الوكالة ضمانات مقابلها؛ والتعاون مع المستثمرين المحليين؛ ومساندة أسواق رأس المال؛ وزيادة التعاون مع مؤسسة

التصدي لجائحة فيروس كورونا

في أوائل عام 2020، ضربت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) البلدان في أنحاء العالم، حيث فرضت تحديات هائلة على الأنظمة الصحية، وأدت إلى عمليات إغلاق واسعة النطاق، وإغلاق مؤسسات الأعمال والمدارس، وفقدان الوظائف. وتواجه كل البلدان تقريبا هبوطا غير مسبوق في النشاط الاقتصادي.

ووقفت مجموعة البنك الدولي في طليعة الاستجابة العالمية لهذه الجائحة. ففي مارس/آذار، وافق مجلس المديرين التنفيذيين على تسهيل جديد سريع الصرف لمساعدة البلدان على تلبية احتياجاتها الصحية العاجلة وتعزيز تعافيتها الاقتصادي. وأطلق البنك الدولي المجموعة الأولى من المشروعات في إطار هذا التسهيل في أبريل/ نيسان بهدف تقوية الأنظمة الصحية، ومراقبة الأمراض وتدخلات الصحة العامة. وللتخفيف من وقع الصدمة الاقتصادية، سارعت مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بالتحرك لتوفير التمويل وزيادة فرص الحصول على رأس المال لمساعدة الشركات على مواصلة عملياتها ودفع أجور العاملين لديها.

وتتوقع مجموعة البنك أن تقدم ما يصل إلى 160 مليار دولار على مدى 15 شهرا تنتهي في يونيو/حزيران 2021 لمساندة جهود البلدان لمكافحة فيروس كورونا، وذلك من خلال سلسلة من العمليات الجديدة، وإعادة هيكلة العمليات القائمة، وتفعيل خيارات السحب المؤجل لمواجهة مخاطر الكوارث، ومساندة حلول القطاع الخاص المستدامة التي تشجع إعادة الهيكلة والتعافي. وقد تدفع الجائحة نحو 100 مليون شخص آخر للسقوط في براثن الفقر المدقع في عام 2020. وتُعد البلدان المتأثرة بتحديات الهشاشة والصراع والعنف معرضة بوجه خاص للتأثر بالتداعيات الصحية والاجتماعية والاقتصادية للجائحة. وتركز المساندة التي نقدمها في هذه الأوضاع على الاستثمار في جهود الوقاية، ومواصلة العمل في وقت الأزمات، وحماية رأس المال البشري، ومساندة الفئات المهمشة والأشد احتياجا بما في ذلك النازحون قسرا. وتعاني البلدان الأكثر فقرا والأشد تعرضا للمخاطر أيضا من انعدام الأمن الغذائي، حيث يشكل تعطل سلاسل الإمداد والقيود المفروضة على الصادرات خطرا على إمدادات الغذاء. ولمعالجة هذا الوضع، حثنا البلدان على ضمان استمرار تدفق سلاسل توريد الغذاء وعملها بشكل آمن، وساعدنا تلك البلدان على رصد تأثير الجائحة على قدرة السكان على شراء المواد الغذائية. وأيدنا إيجاد برامج حماية اجتماعية قوية لصالح الفئات الأكثر فقرا والأشد احتياجا لضمان امتلاك الناس المال اللازم للحصول على الطعام وإمدادات الأغذية الأساسية، مع المساعدة في الوقت نفسه على حماية سبل كسب العيش.

وقد تناولت منتجاتنا البحثية والمعرفية التأثيرات واسعة النطاق للجائحة - وشمل ذلك تقارير آخر المستجدات الاقتصادية، وتقريبا عن تراجع تدفقات التحويلات العالمية، ومذكرة بشأن السياسات حول تأثير الصدمة على التعليم ومستقبل الأطفال. وحتى بعد انحسار الأزمة المباشرة بوقت طويل، فإن البلدان ستحتاج إلى المساندة في الحد من تأثيرات الجائحة، ودعم النمو على الأمد الطويل. وأتاحت توصياتنا على صعيد السياسات السبل أمام البلدان لتحقيق ذلك، بطرق منها تحسين نظم الحوكمة والإدارة الرشيدة وبيئة الأعمال، ومعالجة الاضطرابات التي لحقت بالأسواق المالية، والاستثمار في التعليم والصحة من أجل الارتقاء بنواتج رأس المال البشري، وتيسير الاستثمارات الجديدة من خلال زيادة شفافية الديون، وتوسيع مظلة شبكات الأمان النقدية للفقراء، ومراجعة سياسات تسعير الطاقة، وتطبيق إصلاحات تتيح لرؤوس الأموال والعمالة التكيف بسرعة مع الهياكل الجديدة فيما بعد الجائحة.

إن العمل مع القطاع الخاص يشكل عاملا حيويا في الاستجابة لحالات الطوارئ، وتتوقع مؤسسة التمويل الدولية تقديم 47 مليار دولار

نيجيريا: قرض بقيمة 50 مليون دولار

من مؤسسة التمويل الدولية إلى أحد البنوك المحلية للمساعدة في توسيع نطاق الإقراض لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من مواصلة العمل والحفاظ على الوظائف، وذلك في إطار الجهود الجارية لدعم التعافي القادر على الصمود.



منغوليا: 27 مليون دولار

من تمويلات البنك الدولي للمساعدة على توفير التدريب اللازم لأطباء الرعاية الصحية الطارئة والممرضين والمساعدين الطبيين؛ وشراء المعدات والمستلزمات الطبية والمعملية؛ وإعادة تأهيل منشآت الرعاية الصحية؛ وتقوية قدرة البلد على التصدي للأزمات الصحية.



جمهورية قبرغيز: 12 مليون دولار

من تمويلات البنك الدولي للمساعدة على تعزيز قدرات فرق الاستجابة السريعة والمستشفيات والمختبرات من خلال توفير المستلزمات الطبية والمعملية، وأجهزة وحدات العناية المركزة، وتوفير المخصصات المالية لزيادة تأهب المستشفيات.



كولومبيا: ضمانات بقيمة 385 مليون دولار

من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لمساندة التمويل قصير الأجل لمنشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تواجه قيوداً في الحصول على الائتمان نتيجة للجائحة.



اليمن: 27 مليون دولار

من تمويلات البنك الدولي لمساعدة البلد على الحد من تفشي فيروس كورونا والمخاطر المصاحبة له، وذلك بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية.



الهند: 2.8 مليار دولار

من تمويلات البنك الدولي لتقوية خدمات الرعاية الصحية، وتوفير المساندة لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر فقرا والأشد احتياجا، ولاسيما النساء والعمالة المهاجرة.



من المساندة المالية، وذلك حتى نهاية يونيو/حزيران 2021. بما يمثل نصيبها من الاستجابة التي تقدمها مجموعة البنك. وتتيح مؤسسة التمويل الدولية، كحزمة مبدئية، 8 مليارات دولار لمساعدة الشركات على مواصلة عملياتها والحفاظ على موظفيها أثناء الأزمة. وستساند هذه الحزمة الجهات المتعاملة مع المؤسسة في الصناعات الأكثر تأثراً، بما في ذلك البنية التحتية والصناعات التحويلية والزراعة والخدمات؛ وستضخ السيولة للمؤسسات المالية حتى يمكنها تقديم تمويل تجاري للشركات التي تقوم باستيراد وتصدير السلع؛ وستقدم تسهيلات ائتمانية لمساعدة منشآت الأعمال على تعزيز رأس مالها العامل.

كما تقوم مؤسسة التمويل الدولية بإعداد المرحلة الثانية من استجابتها، والتي ستدعم خلالها الجهات المتعاملة معها الحالية والجديدة. ويشمل ذلك "برنامج الصحة العالمي" الذي يهدف إلى زيادة فرص الحصول على مستلزمات الرعاية الصحية الحيوية، بما في ذلك الكامات، وأجهزة التنفس الصناعي، ومجموعات الاختبار، وفي نهاية المطاف، اللقاحات. وسيوفر البرنامج التمويل للمصنّعين وموردي المواد الخام الحيوية ومقدمي الخدمات من أجل توسيع القدرة على تقديم المنتجات والخدمات إلى البلدان النامية. وستساهم المؤسسة بمبلغ ملياري دولار لحسابها الخاص، وتقوم بتعبئة ملياري دولار إضافيين من الشركاء بالقطاع الخاص. كما ستساعد على إعادة هيكلة ورسملة الشركات والمؤسسات المالية التي تسير على طريقها للتعافي.

كما أطلقت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تسهيلات سريعة الدفع بقيمة 6.5 مليارات دولار لمساعدة المستثمرين والمقرضين من القطاع الخاص على التصدي للجائحة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ويتيح هذا التسهيل إصدار ضمانات باستخدام إجراءات مبسّطة ومُعجّلة، كما يقدم تعريزا ائتمانيا للحكومات والهيئات التابعة لها لتمكينها من شراء المعدات والتجهيزات الطبية والألبسة الواقية والأدوية والخدمات العاجلة، وتمويل جهود التعافي الاقتصادي. ويشتمل أيضا على تقديم حلول تخفيف المخاطر للبنوك التجارية والمؤسسات المالية، فضلا عن المساندة لتمويل التجارة للبنوك المحلية.

وبمساندة تمويل التجارة، تكمل أنشطة مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار الجهود الأوسع نطاقا لمجموعة البنك لضمان الحفاظ على سلاسل الإمداد العالمية، وخاصة فيما يتعلق بإنتاج المستلزمات الطبية الحيوية وتوزيعها. وقد سارعنا بحشد الجهود لمساعدة البلدان في الحصول على تلك المستلزمات من خلال التواصل مع الموردين لحساب حكومات البلدان المستفيدة. كما حذرنا الحكومات من مغبة اللجوء إلى التدابير الحمائية التي قد تقلص الإمدادات العالمية، وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وتحول دون حصول البلدان النامية على المستلزمات والإمدادات التي تحتاجها.

ودعا البنك، بجانب صندوق النقد الدولي، إلى تعليق سداد مدفوعات الديون الثنائية المستحقة على البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وذلك حتى تتوافر لديها السيولة الضرورية للتصدي للتحديات الناجمة عن تفشي فيروس كورونا، وإجراء تقييم لاحتياجاتها التمويلية. وفي 15 أبريل/نيسان، استجاب قادة مجموعة العشرين لهذه الدعوة وتوصلوا إلى اتفاق لتخفيف أعباء الديون يتم بمقتضاه تعليق مدفوعات خدمة الديون الثنائية المستحقة على البلدان الفقيرة اعتبارا من الأول من مايو/أيار. وفي كلمته أمام لجنة التنمية في اجتماعات الربيع الافتراضية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين، أثنى رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس على هذا الإنجاز التاريخي، حيث قال: "إن تخفيف الديون مبادرة قوية وسريعة المفعول ستحقق منافع حقيقية للناس في البلدان الفقيرة".

وفي يونيو/حزيران 2020، وافق مجلس المديرين التنفيذيين على ورقة بشأن النهج الواجب اتباعه تتناول بالتفصيل استجابتنا لجائحة فيروس كورونا. وتبين هذه الورقة الصادرة بعنوان "إنقاذ الأرواح وزيادة الأثر والعودة إلى المسار الصحيح" كيف ننظم استجابتنا للأزمة في المراحل الثلاث لتقديم الإغاثة وإعادة الهيكلة والتعافي القادر على الصمود. تشتمل المرحلة الأولى على الاستجابة في حالات الطوارئ للتأثيرات الصحية والاجتماعية والاقتصادية المباشرة للجائحة. وبعد أن تتمكن البلدان من السيطرة على تفشي الجائحة وإعادة فتح اقتصاداتها، تركز مرحلة إعادة الهيكلة على تقوية الأنظمة الصحية استعدادا لمواجهة الأزمات المستقبلية؛ واستعادة الناس لمستويات المعيشة السابقة وسبل كسب أرزاقهم من خلال التعليم وفرص العمل وسبل الحصول على خدمات الرعاية الصحية؛ ومساعدة الشركات والمؤسسات المالية على معاودة الوقوف على أسس صلبة. وتتطوي مرحلة التعافي القادر على الصمود على مساعدة البلدان في بناء مستقبل أكثر استدامة وشمولا وقدرة على الصمود في عالم شهد تحولات واسعة بفعل الجائحة.

وسنواصل تقديم المساندة بسرعة ونطاق لا يُصَاهَيَان، مع تركيز جهودنا في الوقت نفسه على تحقيق أكبر الأثر والحفاظ على قدراتنا المالية لاتخاذ تدابير فاعلة. وبالعامل عبر مختلف مؤسسات مجموعة البنك، سنواصل مساعينا لإيجاد المزيج الصحيح من حلول القطاعين العام والخاص والعمل مع الجهات المتعاملة معنا والشركاء لمكافحة الجائحة.

وعلى الرغم من النطاق غير المسبوق للأزمة والوسائل التي عدلنا من خلالها مسار تقديم المساندة للبلدان، فإن رسالتنا طويلة المدى لم يطرأ عليها أي تغيير، فنحن مازلنا ملتزمين بتحقيق هدفنا المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على نحو مستدام. ولبلوغ ذلك، سنركز جهودنا على مساعدة البلدان على التعافي القادر على الصمود من تأثيرات الجائحة، وإعادة البناء على نحو أقوى في نهاية المطاف.

مؤسسات مجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي هي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة في العالم بالنسبة للبلدان النامية. وهي تتألف من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع النمو والتنمية المستدامين.

ICSID

المركز الدولي لتسوية منازعات
الاستثمار يقدم تسهيلات دولية
للتوفيق والتحكيم في منازعات
الاستثمار.

IBRD

البنك الدولي للإنشاء والتعمير
يقرض حكومات البلدان متوسطة
الدخل والبلدان منخفضة الدخل
المتمتعة بالأهلية الائتمانية



MIGA

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
تقدم تأميناً ضد المخاطر السياسية،
وأدوات لتعزيز الائتمان للمستثمرين
والمقرضين بغية تسهيل الاستثمار
الأجنبي المباشر في بلدان الاقتصادات
الصاعدة.

IFC

مؤسسة التمويل الدولية تقدم قروضاً،
ومساهمات في أسهم رأس المال، وخدمات
استشارية لحفز استثمارات القطاع الخاص
في البلدان النامية.

IDA

المؤسسة الدولية للتنمية
تقدم تمويلاً بشروط ميسرة جداً لحكومات
أشدّ البلدان فقراً.

تمويل مجموعة البنك الدولي للبلدان الشريكة

ارتباطات ومدفوعات مجموعة البنك الدولي وإجمالي إصداراتها

2020	2019	2018	2017	2016	حسب السنوات المالية، ملايين الدولارات
مجموعة البنك الدولي					
77,078	62,341	66,868	61,783	64,185	الارتباطات ^أ
54,367	49,395	45,724	43,853	49,039	المدفوعات ^ب
البنك الدولي للإنشاء والتعمير					
27,976	23,191	23,002	22,611	29,729	الارتباطات ^ج
20,238	20,182	17,389	17,861	22,532	المدفوعات
المؤسسة الدولية للتنمية					
30,365 ^د	21,932 ^د	24,010 ^د	19,513 ^د	16,171	الارتباطات ^ج
21,179 ^د	17,549	14,383	12,718 ^د	13,191	المدفوعات
مؤسسة التمويل الدولية					
11,135	8,920	11,629	11,854	11,117	الارتباطات ^د
10,518	9,074	11,149	10,355	9,953	المدفوعات
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار					
3,961	5,548	5,251	4,842	4,258	إجمالي الإصدارات الضمانية
الصناديق الاستثمارية التي ينفذها المستفيدون					
3,641	2,749	2,976	2,962	2,910	الارتباطات
2,433	2,590	2,803	2,919	3,363	المدفوعات

أ. يشتمل على ارتباطات من كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستثمارية التي ينفذها المستفيدون، وإجمالي مبالغ إصدارات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتشتمل ارتباطات الصناديق الاستثمارية على جميع المنح التي ينفذها المستفيدون، ولذلك، فإن إجمالي ارتباطات مجموعة البنك الدولي تختلف عن المبلغ المذكور في بطاقة قياس الأداء المؤسسي التي لا تتضمن سوى مجموعة فرعية من الأنشطة التي تمويلها هذه الصناديق.

ب. يشتمل على مدفوعات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستثمارية التي ينفذها المستفيدون.

ج. لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها.

د. تشمل الأرقام على الارتباط بتقدير منحة بقيمة 50 مليون دولار وصرفها لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الجائحة.

هـ. تستبعد ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

و. ارتباطات طويلة الأجل مقدمة لحساب مؤسسة التمويل الدولية. ولا يتضمن ذلك تمويلًا قصير الأجل أو أموالاً تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

الانتشار العالمي للوكالة والنتائج القطرية

3,961.4 مليون دولار

إجمالي الإصدارات في السنة المالية 2020

إجمالي الإصدارات

النتائج القطرية

168 مليون دولار

منطقة الشرق الأوسط وشمال
أفريقيا

1,282 مليون دولار

منطقة أفريقيا جنوب
الصحراء

444.2 مليون دولار

منطقة جنوب آسيا

1,480 مليون دولار

منطقة أمريكا اللاتينية
والبحر الكاريبي

499.2 مليون دولار

منطقة أوروبا وآسيا
الوسطى

88.1 مليون دولار

منطقة شرق آسيا
والمحيط الهادئ

السنغال

4.4 ملايين

الأشخاص الذين تم
تزويدهم بخدمة كهرباء
جديدة أو محسنة

سيراليون

18.6 مليون

دولار

الضرائب والرسوم
(في السنة)

جيبوتي

122 مليون دولار

تعبئة الأموال من
مؤسسات خاصة (بصورة
مباشرة وغير مباشرة)

جنوب أفريقيا

4.2 ملايين

تجنب غازات الدفيئة (أطنان
من مكافئ ثاني أكسيد الكربون
في السنة)

جزر سليمان

10.8 مليون دولار

تعبئة الأموال من مصادر
خاصة لتمويل الأنشطة
المناخية

كولومبيا

1.5 مليار دولار

القروض التي تمت
مساندةها

غينيا

2,500

الوظائف المباشرة
(المؤقتة + الدائمة)

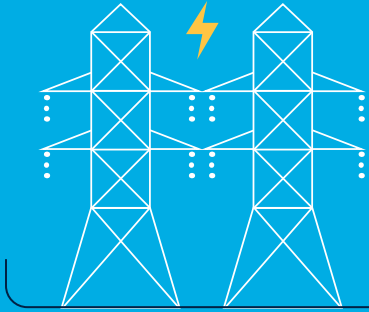
كوت ديفوار

1.7 مليون

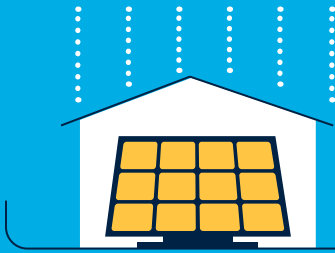
الأشخاص الذين تم تزويدهم
بخدمة كهرباء جديدة أو
محسنة

ملحوظة: الأرقام مأخوذة من المشروعات الموقعة/
المقفل في السنوات المالية 2015 - 2020.

النتائج الإنمائية المتوقعة من جانب الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من المشروعات الموقعة في السنة المالية 2020



توسيع نطاق توليد الطاقة
الكهربائية (بالجيجاواط)
سنويا
5,547



الأشخاص الذين تم
تزويدهم بخدمة كهرباء
جديدة أو محسنة
12.4 مليون



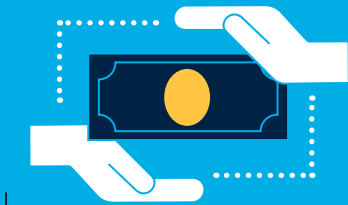
تعبئة تمويل
7.3 مليارات دولار



تجنب انبعاثات غازات الدفيئة
**3 ملايين طن مكافئ ثاني أكسيد
الكربون في السنة**



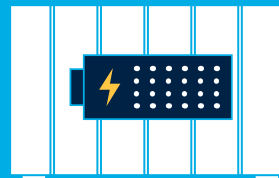
سلع مشتراة محلياً
4.3 ملايين دولار في السنة



حجم القروض التي
تمت مسانبتها
5.5 مليارات دولار



الضرائب والرسوم
المدفوعة سنويا
للحكومات المضيفة
197 مليون دولار



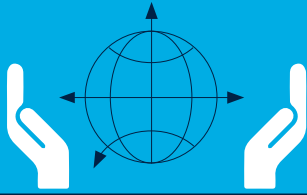
الطاقة المركبة التي تعمل
بالكهرباء (بالميجاواط)
1,226

التسهيل سريع الصرف من الوكالة للتصدي لكورونا

في أبريل/نيسان 2020، أطلقت الوكالة تسهياً بقيمة 6.5 مليارات دولار لمساعدة البلدان النامية والقطاع الخاص للتصدي لآثار جائحة كورونا. وجاءت جهود الوكالة للتصدي لهذه الأزمة على عدة مستويات وتستهدف تغطية ثلاث مراحل من هذه الجائحة: (1) الاستجابة الأولى، التي تتناول الاحتياجات الطارئة العاجلة التي تركز في المقام الأول على دعم القطاعين العام والمالي؛ (2) مرحلة تعافٍ تساند استعادة الأنشطة الاقتصادية الحالية في الأجلين القصير والمتوسط، لا سيما في القطاعات العقارية والمشروعات والمؤسسات الخاصة؛ و(3) الاستثمار في القطاعين العام والخاص لضمان تعزيز القدرة على مجابهة الأخطار على المدى الطويل. وحتى أغسطس/آب 2020، قدمت الوكالة 2.6 مليار دولار لمشروعات تستهدف التخفيف من أثر الأزمة في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وهناك أيضاً مجموعة كبيرة من المشروعات الإضافية قيد الإعداد للتصدي لآثار كورونا، ومن المتوقع أن يتم إقفالها في السنة القادمة.



ركائز التسهيل سريع الصرف من الوكالة للتصدي لكورونا



الركيزة 3:

مساندة تمويل التجارة في حقبة ما بعد كورونا

• مساندة تمويل التجارة لتعزيز تدفق السلع والخدمات عبر سلاسل الإمداد العالمية، ويشمل ذلك السلع الأساسية التي تمس الحاجة إليها، لا سيما في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان التي تعاني من الهشاشة والمتأثرة بالصراعات

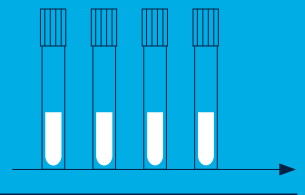


الركيزة 2:

مواجهة الآثار الاقتصادية السلبية خلال أزمة كورونا

• برنامج تعزيز الائتمان- مساندة الحكومات على مستويات المشروعات المؤهلة السيادية وشبه السيادية والمملوكة للدولة لتوفير التمويل قصير الأجل ومساندة رأس المال العامل للشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات والأفراد خلال الأزمة

• تعظيم الاستفادة من رأس المال - مساندة المؤسسات المالية في توسيع نشاط الإقراض في البلدان المضيفة من خلال تحرير الأصول المرجحة بالمخاطر المجمدة لدى البنوك المركزية للحفاظ على مستويات الاحتياطيات الإلزامية لهذه المؤسسات.



الركيزة 1:

شراء اللوازم الطبية/التعاقد على الخدمات الطبية لمواجهة كورونا

• مساندة الحكومات المضيفة في شراء السلع والخدمات الطبية اللازمة (على سبيل المثال، أدوات فحص حالات الاشتباه في كورونا، والقمصان الواقية في المستشفيات، والكمادات، وأجهزة التنفس الصناعي، والأدوية)

المشروعات الممولة من التسهيل سريع الصرف المقدم من الوكالة للتصدي لكورونا في السنة المالية 2020

أصدرت الوكالة ضمانات بقيمة 359 مليون يورو لبنك شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي للتجارة والتنمية، وهو بنك تنمية إقليمي يضم 22 دولة عضواً. وستساعد هذه الضمانات على تنويع مصادر التمويل طويلة الأجل للبنك، وزيادة التركيز على واردات الأغذية والوقود ذات الأهمية البالغة، وتسهيل استيراد أجهزة التعامل مع فيروس كورونا ومواد البناء اللازمة لإقامة مرافق الرعاية الصحية والمستشفيات من خلال نشاط منظم لأغراض تمويل التجارة.

تم إصدار ضمانات بقيمة 235 مليون دولار لمؤسسة فيرست راند ليمتيد في إطار الركيزة 2 من حزمة استجابة الوكالة للتصدي لجائحة كورونا. وعملت هذه الضمانات على تحرير رأس المال، مما ساعد الشركات السبع التابعة لمؤسسة فيرست راند على اجتياز الأزمة وتدعيم العمليات، وإرساء الأساس لنمو طويل الأجل.

يساند هذا المشروع عمليات الإقراض التي يقوم بها بنك ألفا ألبانيا في وقت تشتد فيه الضغوط الناجمة عن جائحة كورونا. وسيساند جزء كبير تبلغ قيمته 47.5 مليون يورو من الضمانات المقدمة من الوكالة للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وهي قاطرة النمو الرئيسية والمصدر الرئيسي لفرص العمل في ألبانيا.

عملت الوكالة على توسيع نطاق التغطية لاستثمارات بنك سانتاندر في سانتاندر ريو بهدف تعزيز تقديم التسهيلات الائتمانية في الأرجنتين. وتُحرر هذه الضمانات قدرة البنك حتى يتسنى له الاستمرار في مساندة ضخ التسهيلات الائتمانية اللازمة للأنشطة الاقتصادية، والتي تشمل العديد من أنشطة الاستجابة التي تشجعها الحكومة للتصدي لجائحة كورونا وبرامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وستكون هناك حاجة ماسة إلى المساندة المقدمة من الوكالة في هذا الوقت العصيب للغاية.

قدمت الوكالة ضماناً لقرض سيستخدمه بنك التنمية في كولومبيا "بنكولديكس" لتمويل عدة مبادرات حكومية تهدف إلى توفير السيولة في حالات الطوارئ للشركات والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إطار جهود التصدي لجائحة كورونا. وسُيستخدم القرض المضمون من الوكالة لتمويل البرامج الحكومية، على سبيل المثال، برنامج "كولومبيا تستجيب" و"برنامج كولومبيا تستجيب للجميع"، وغيرهما من البرامج.

ستعمل الضمانات المقدمة من الوكالة على تخفيف الضغوط الناجمة عن تقليص الرفع المالي (التمويل بالديون) في بنك نوبا ليوبليجانسكا، وحافطة مشروعات البنك بسبب جائحة كورونا. كما ستعمل هذه الضمانات على تحرير رأس المال، مما يوفر قدرة إضافية على إعادة الإقراض من خلال الشركات الست التابعة للبنك في أوروبا الشرقية، عندما تقتضي الضرورة ذلك.

نظراً لأن النشاط الاقتصادي في بنما يقوم على الدورة ومع عدم وجود بنك مركزي، فمن الصعب على بنما أن تتصدى للصدمات الاقتصادية من خلال السياسة النقدية. وسيساعد قرض مضمون من الوكالة على تمويل جهود مؤسسة كاجا دي أهوروس لمواجهة الأزمة الاقتصادية بسبب جائحة كورونا. وستستخدم حصيلة القرض لتوفير السيولة للشركات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من الشركات لتحسين قدرتها على المجابهة والصمود وتحفيز التعافي الاقتصادي في بنما.



أفريقيا
(على مستوى العديد من البلدان)



بوتسوانا، وإسواتيني، وغانا،
ليسوتو، وموزامبيق،
ونيجيريا، وزامبيا



ألبانيا



الأرجنتين



كولومبيا



البوسنة والهرسك، وكوسوفو،
والجبل الأسود، ومقدونيا
الشمالية، وصربيا



بنما

: أبرز المشروعات:

نظرة متفحصة على مشروعات
الوكالة في السنة المالية 2020



سيعمل هذا المشروع
على تقليل الاعتماد
على الكهرباء
المستوردة ومساندة
تحوّل جيوتي إلى الطاقة
المتجددة.

جيوتي:
نجاح باهر
لمشروع طاقة
الرياح

وسيكون هذا المشروع أول مشروع لمحطة إنتاج كهرباء مستقلة بطاقة الرياح، وسيكون له آثار جوهرية. ومن المتوقع ألا يغطي نطاق مساندة الوكالة للمشروع مجرد الحفاظ على تعريفه تنافسية وخفض انبعاثات غازات الدفيئة فحسب، بل أيضاً تحوّل جيوتي إلى الطاقة المتجددة مع تعزيز أمن الطاقة في الوقت ذاته. وسيؤدي هذا المشروع إلى تجنب انبعاثات حوالي 154,500 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا عند تشغيله. وينفس القدر من الأهمية، يهدف هذا المشروع إلى تحسين ثقة القطاع الخاص وتعبئة المزيد من الاستثمارات الأجنبية الخاصة في جيوتي، وهي من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وتعاني من الهشاشة والصراعات¹. ويستفيد هذا المشروع أيضاً من المساندة المقدمة من نافذة القطاع الخاص التابعة للوكالة في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية مع تقاسم الخسارة الأولى بتغطية تبلغ 44 مليون دولار.

وقد ساندت الوكالة أول مشروع لتوليد الكهرباء بطاقة الرياح في جيوتي من خلال تقديم ضمانات بقيمة 91.6 مليون دولار لشركة جيوتي ويند ليميتد. وتدعم هذه الضمانات في الوقت الحالي تصميم وتطوير وبناء وتشغيل وصيانة مزرعة رياح بقوة 58.9 ميغاواط في غوبت إلى جانب مرافق الربط البيني في منطقة أرتا (بين بحيرة العسل ومدينة جيوتي العاصمة). وتغطي هذه الضمانات ما يصل إلى 90% من الاستثمارات التي تم القيام بها والأرباح المستقبلية في المشروع لمدة تصل إلى 20 سنة. ومن شأن هذه الضمانات الحماية من مخاطر عدم إمكانية تحويل العملة، والقيود على تحويل الأموال للخارج، ونزع الملكية، ومخالفة العقود، والحروب، والاضطرابات الأهلية.

1 مدرجة في قائمة مجموعة البنك الدولي
المنسقة لأوضاع الهشاشة في السنوات
المالية 2017 - 2019

جزر سليمان: مساندة توليد الطاقة الكهربائية النظيفة

المحدودة لتغطية مخاطر نزع الملكية، ومخالفة العقود، والحروب، والاضطرابات الأهلية لمدة تصل إلى 20 عاماً. ويتكون المشروع من محطة للطاقة المائية بطاقة 15 ميجاواط على نهر تينا على بعد 20 كم جنوب شرق مدينة هونيبارا. ويمكن أن يؤدي هذا المشروع إلى خفض يبلغ 1.3 مليون طن من انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون على مدى عمره. وهو أيضاً أول مشروع للوكالة في جزر سليمان، وهي من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وتعاني من الهشاشة والصراعات. ويستفيد هذا المشروع أيضاً من المساندة المقدمة من نافذة القطاع الخاص التابعة للوكالة في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية مع تقاسم الخسارة الأولى بتغطية تبلغ 5.1 ملايين دولار.

جزر سليمان بلد يواجه تحديات صعبة في مجال الطاقة ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى حجمه وموقعه النائي. ومن الملاحظ عدم تكافؤ الفرص المتاحة للمجتمعات المحلية في هذه الجزر من حيث الحصول على الكهرباء من الشبكة العمومية؛ فنسبة السكان في العاصمة هونيبارا الذين يمكنهم الحصول على الكهرباء تبلغ 66% مقارنة بأقل من 10% في مناطق أخرى من البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، تعتمد جزر سليمان اعتماداً كبيراً على المولدات المتقادمة والديزل المستورد، مما يتسبب في عدم موثوقية إمدادات الكهرباء وارتفاع تكلفتها. ودعمت الوكالة الاستثمارات في مشروع تنمية الطاقة المائية في نهر تينا لزيادة استقلالية قطاع الطاقة. وأصدرت الوكالة ضمانات بقيمة 14.09 مليون دولار لمؤسسة كوريا لموارد المياه وشركة هيونداي الهندسية

ومن الملاحظ عدم تكافؤ الفرص المتاحة للمجتمعات المحلية في هذه الجزر من حيث الحصول على الكهرباء من الشبكة العمومية؛ فنسبة السكان في العاصمة هونيبارا الذين يمكنهم الحصول على الكهرباء تبلغ 66% مقارنة بأقل من 10% في مناطق أخرى من البلاد.



ساندت الوكالة الاستثمارات في بنكين
أفريقيين، مما أدى إلى تعزيز نشاط
الإقراض في المنطقة، وزيادة قدرة
هذين البنكين على الصمود في خضم
تفشي جائحة فيروس كورونا.

مجموعة أبسا جروب ليميتد
ومؤسسة فيرست راند
ليميتد: زيادة قدرة البنوك
على مجابهة الأخطار في
أفريقيا



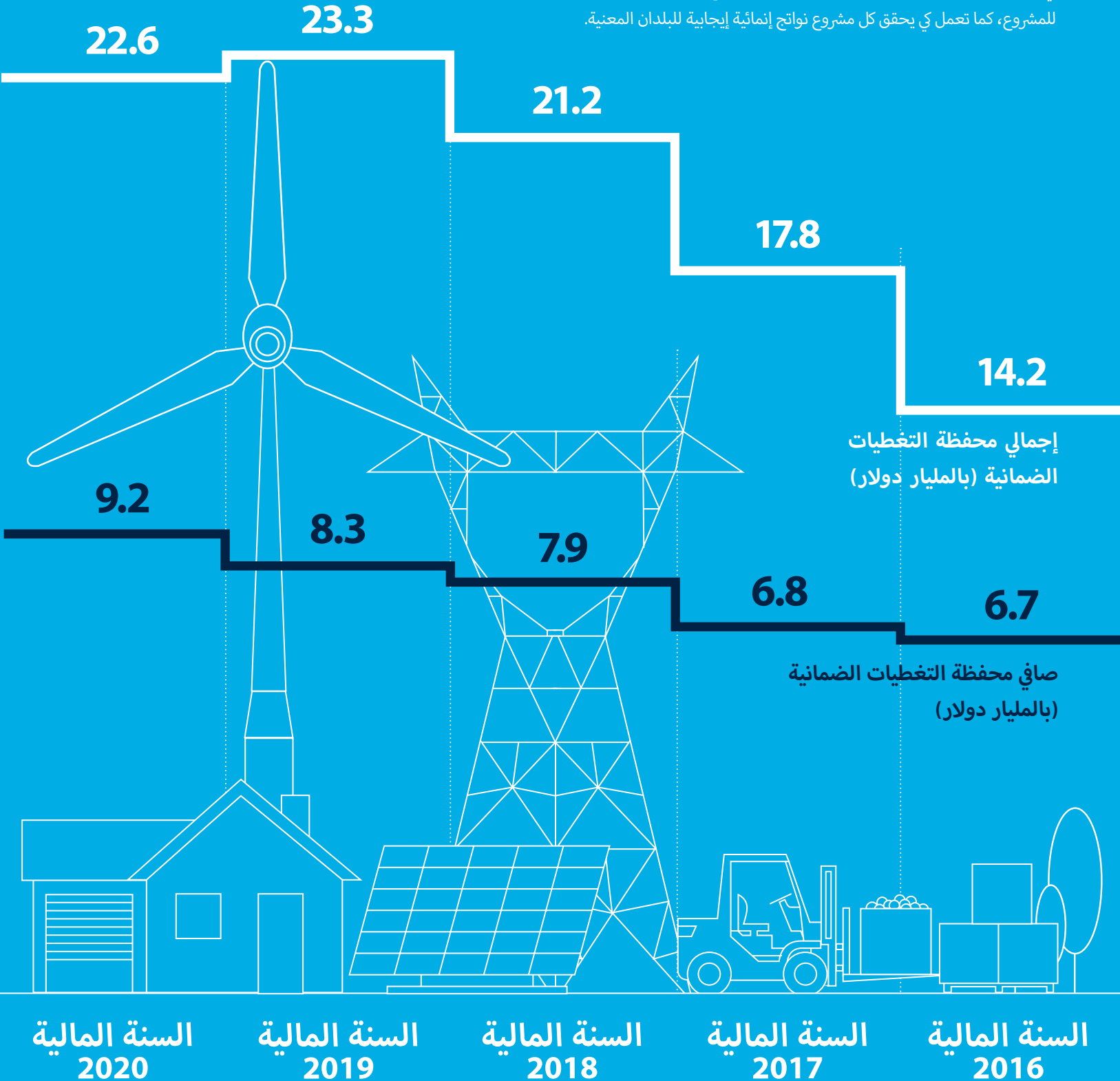
أن تحقق منافع مناخية مشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار تسهيل
الصرف السريع لمواجهة جائحة كورونا، أصدرت الوكالة ضمانات
لمؤسسة فيرست راند لمساندة شركاتها التابعة في بوتسوانا وإسواتيني
وغانا وليسوتو وموزامبيق ونيجيريا وزامبيا. وتعمل هذه الضمانات
على تحرير رأس المال، مما يسمح للشركات التابعة بمواصلة عملياتها
والصمود في مواجهة الضغوط الناجمة عن هذه الجائحة.

في السنة المالية 2020، ساندت الوكالة الاستثمارات في بنكين
أفريقيين، مما أدى إلى تعزيز نشاط الإقراض في المنطقة، وزيادة
قدرة هذين البنكين على الصمود في خضم تفشي جائحة فيروس
كورونا. وأصدرت الوكالة ضمانات بقيمة 497 مليون دولار لمجموعة
أبسا جروب في جنوب أفريقيا للمساعدة في توسيع إمكانية الحصول
على التمويل في سبعة بلدان: غانا، وكينيا، وموريشيوس، وموزامبيق،
وسيشل، وأوغندا، وزامبيا. وسيركز نشاط الإقراض على زيادة التمويل
للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، والمشروعات التي يمكن

عرض عام للأعمال والعمليات

وفي السنة المالية 2020، أصدرت الوكالة ضمانات جديدة بقيمة 4 مليارات دولار لمساندة 47 مشروعاً. وبلغت نسبة المشروعات التي تناولت مجالاً أو أكثر من المجالات ذات الأولوية للوكالة 70% من هذه المشروعات: البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، وتغير المناخ. بلغ إجمالي التغطية الضمانية للوكالة 22.6 مليار دولار، وبلغ صافي إجمالي التغطية الضمانية 9.2 مليارات دولار.

تهدف الوكالة الدولية لضمان الاستثمار إلى جذب الاستثمار العابر للحدود إلى الاقتصادات النامية دعماً لرسالة مجموعة البنك الدولي لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية نتيجة للجائحة، واصلت الوكالة تعبئة الاستثمارات الخاصة في الاقتصادات النامية في هذه السنة المالية. وتعمل الوكالة كي تكون ضماناتها مناسبة للاحتياجات الفريدة لكل مشروع وكل جهة راعية للمشروع، كما تعمل كي يحقق كل مشروع نواتج إنمائية إيجابية للبلدان المعنية.



المجالات الإستراتيجية ذات الأولوية للوكالة

وبلغت نسبة المشروعات التي تناولت مجالاً واحداً على الأقل من المجالات الثلاثة ذات الأولوية الإستراتيجية للوكالة 70% من المشروعات التي تمت مسانبتها في السنة المالية 2020 والتي بلغ عددها 47: البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، وتغير المناخ.

البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات

حافظت الوكالة على التزامها بتعميق الأثر في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات ويعيش حالياً في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية ما يقدر بنحو 63% من أشد الشرائح فقراً في العالم (الذين يعيشون على 1.90 دولار في اليوم أو أقل)، ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة. ويزداد هذا التحدي الإنمائي مع زيادة موجات الصراعات العنيفة الآن على نحو أكثر بكثير مما حدث في الثلاثين سنة الماضية. وتشير التقديرات أنه بحلول 2030، سيعيش ما يصل إلى ثلثي فقراء العالم المدقعين في بلدان هشة ومتأثرة بالصراعات والعنف.

وعلى الرغم من بيئة الاستثمار الحافلة بالتحديات، واصلت الوكالة إعطاء الأولوية لهذه البلدان. وفي السنة المالية 2020، أصدرت الوكالة ضمانات بقيمة 1.7 مليار دولار في 15 بلداً مؤهلاً للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. كما أصدرت الوكالة ضمانات بلغت 495 مليون دولار لمساندة مشروعات في ثلاثة بلدان تعاني من هشاشة وصراعات: كوسوفو ونيجيريا وجزر سليمان. وقد زاد إجمالي التغطية الضمانية للوكالة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية والبلدان التي تعاني من هشاشة وصراعات بنسبة 13% و25% على التوالي منذ السنة المالية 2019.

واستفادت الوكالة من نافذة القطاع الخاص بالمؤسسة الدولية للتنمية لمساندة العديد من المشروعات في السنة المالية 2020. وقد تم إنشاء هذه النافذة في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية بهدف تعبئة استثمارات القطاع الخاص في البلدان المؤهلة فقط للاقتراض من المؤسسة، لا سيما التي تعاني من هشاشة وصراعات. وخلال السنة المالية 2020، أصدرت الوكالة أربعة ضمانات بقيمة إجمالية بلغت 193.1 مليون دولار بمساندة من هذه النافذة، وتنازلت عن 73.5 مليون دولار للمؤسسة الدولية للتنمية في إطار تغطية الخسارة الأولى. وتشمل المشروعات التي تمت مسانبتها مرافق الطاقة المائية في نيبال وجزر سليمان، فضلا عن مشروع مزرعة للرياح في جيبوتي.

مشروع الوكالة الخاصة بشركة سيرا تروبيكال في سيراليون

استشرافاً لآفاق المستقبل، ستواصل الوكالة جهودها في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان التي تعاني من هشاشة وصراعات وفي مجال تغير المناخ؛ وستعمل على تعميق أثرها عند تنفيذ الإستراتيجية وآفاق العمل المستقبلي للوكالة في السنوات المالية 2021 - 2023. وتعتزم الوكالة زيادة استثماراتها في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان التي تعاني من هشاشة وصراعات، وقامت بنقل أحد كبار الموظفين إلى نبروي بهدف التركيز بصورة رئيسية على زيادة المساندة للمعاملات الجديدة في البلدان المنخفضة الدخل والبيئات الهشة. كما ستواصل الوكالة وضع نموذج الأنشطة المناخية الخاص بها باستخدام الطاقة النظيفة، وفي مجال النقل العام، والمباني الخضراء، والصناعات الزراعية المراعية للظروف المناخية، والتمويل الأخضر.

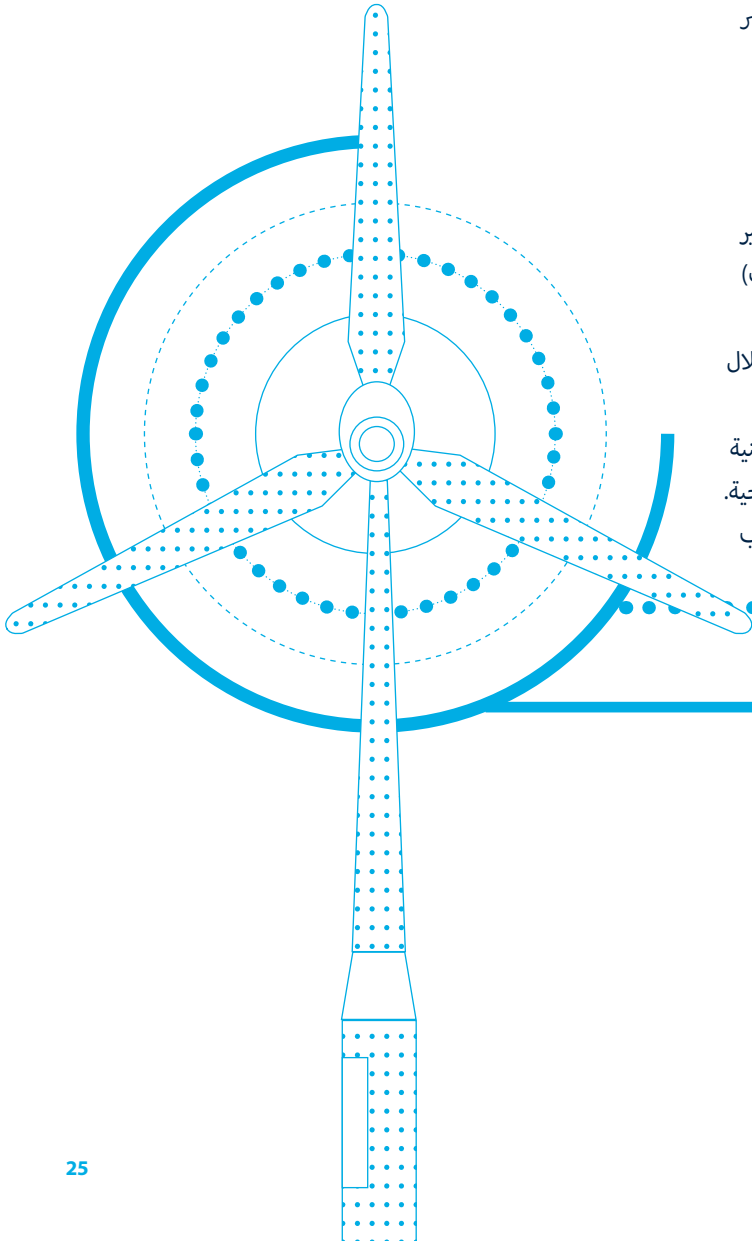
لمزيد من المعلومات حول الإستراتيجية وآفاق العمل المستقبلي

للوكالة في السنوات المالية 2021 - 2023، يرجى زيارة الموقع:

<https://www.miga.org/about-us>

يشكل تغير المناخ تهديداً بالغاً أمام تحقيق هدي مجموعة البنك الدولي (إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك). ولتغير المناخ آثار كبيرة، لا سيما، على أشد شرائح المجتمع فقراً، وأكثرهم ضعفاً وحاجة إلى الرعاية، وبحلول 2030، يمكن أن تؤدي هذه الآثار إلى سقوط 100 مليون شخص إضافي في هوة الفقر. وعلاوة على ذلك، بحلول 2025، فإن ما يصل إلى 143 مليون شخص في ثلاث مناطق فقط (86 مليون في أفريقيا جنوب الصحراء، و 40 مليون في جنوب آسيا، و 17 مليون في أمريكا اللاتينية) قد يضطرون إلى الهجرة بسبب تغير المناخ. ولذلك، فإن استمرار الالتزام بالحد من آثار تغير المناخ والتكيف معها أمر بالغ الأهمية.

وفي هذه السنة المالية، قامت الوكالة بتعبئة 1.3 مليار دولار لتمويل الأنشطة المناخية من القطاع الخاص من خلال مشروعات ساهمت في التخفيف من آثار تغير المناخ أو التكيف معها. واتسمت المساندة المقدمة من الوكالة لمشروعات الطاقة بقوة خاصة لا سيما في منطقة شمال أفريقيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وتمت إضافة مشروعات أخرى، على سبيل المثال 6 مشروعات للطاقة الشمسية في جمهورية مصر العربية، ومشروعات في جنوب أفريقيا، ومشروعات في السنغال، بالإضافة إلى مشروعين لتوليد الكهرباء بطاقة الرياح في جنوب أفريقيا ومشروع آخر في جيبوتي، وهي بلد يعاني من أوضاع هشاشة وصراعات. وتتضمن المشروعات الأخرى التي تمت مساندتها مشروعاً لتحويل النفايات إلى طاقة في صربيا، ومشروعات للطاقة المائية قادرة على مواجهة أخطار تغير التكيف مع المناخ في جزر سليمان (وهي بلد يعاني من هشاشة وصراعات) ونيبال. وهذان البلدان معرضان بشدة للتأثر بأخطار تغير المناخ. كما ركزت الوكالة على الجهود الرامية إلى مراعاة البيئة في القطاع المالي من خلال مساندة التوسع في قروض تمويل الأنشطة المناخية في بنوك إقليمية في كينيا وموريشيوس، حيث تقوم الآن بمساعدة البنوك لعمل تغطية تأمينية بقيمة 325 مليون دولار تغطي أنشطة تمويل جديدة للمشروعات المناخية. وستساعد المشروعات التي تم توقيعها في السنة المالية 2020 على تجنب ما يقدر بنحو 3 ملايين طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

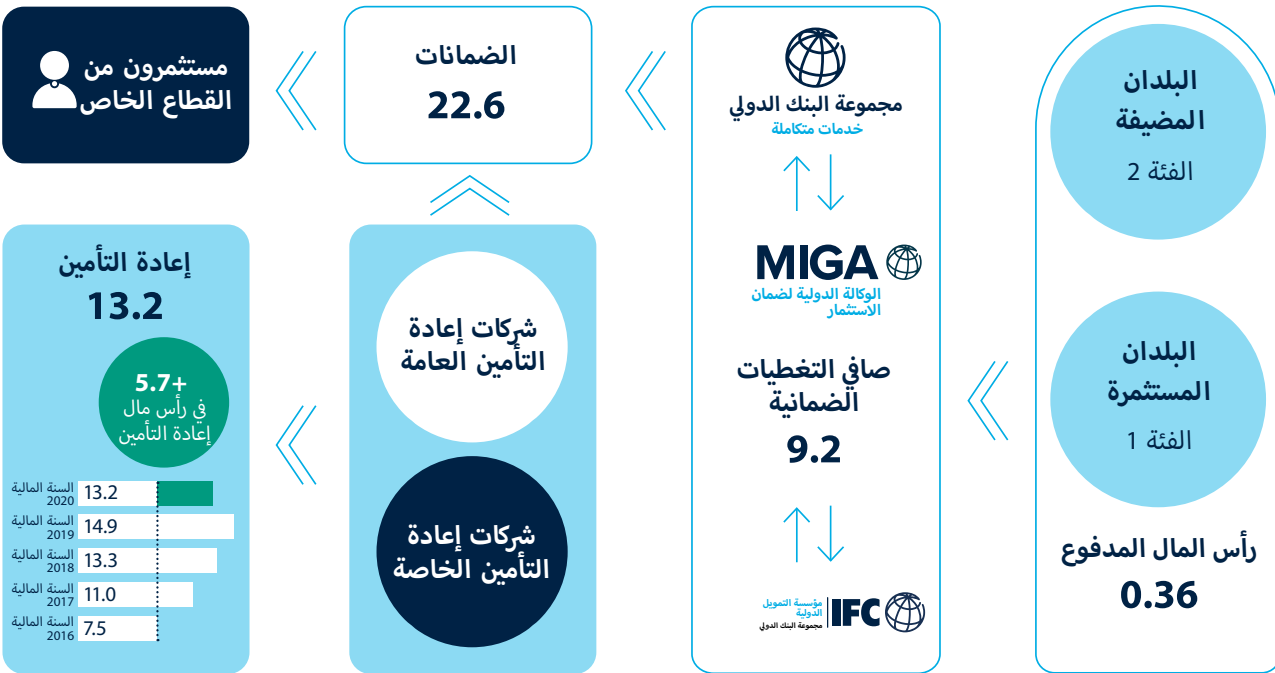


إعادة التأمين

وتواصل الوكالة الاستفادة من إمكانياتها في مجال إعادة التأمين، حيث تنازلت عن 1.6 مليار دولار من الأنشطة الجديدة خلال السنة المالية 2020 إلى سوق إعادة التأمين تماشياً مع إستراتيجية الحفاظ على رأس المال لتمويل النمو المستقبلي. وفي 30 يونيو/حزيران 2020، تمت إعادة تأمين 58% من إجمالي محفظة التغطيات الضمانية القائمة بقيمة 13.2 مليار دولار. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، زادت الوكالة من استخدام إعادة التأمين في محفظة التغطيات الضمانية الخاصة بها بمبلغ 5.7 مليارات دولار، مما سمح للوكالة بتدعيم مسار نموها من خلال زيادة القدرة على تقديم الضمانات دون الحاجة إلى رأس مال إضافي من مساهميها.

يسمح نشاط إعادة التأمين للوكالة باستخدام رأس مالها بكفاءة والحد من تركيزات المخاطر. وفي الوقت نفسه، تسهم إعادة التأمين في إيرادات الوكالة في شكل عمولات التنازل (أي أن الوكالة تحتفظ بنسبة من الأقساط التي يتم التنازل عنها لشركات إعادة التأمين).

نموذج عمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (بمليارات الدولارات)



الاستفادة من شركات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لتعظيم الأثر الإنمائي

في السنة المالية 2020، واصلت الوكالة الاستفادة من علاقاتها مع الشركاء في مجموعة البنك الدولي والحكومات والقطاع الخاص، لا سيما بنوك التنمية متعددة الأطراف.

وزادت الوكالة من مشاركتها مع بنوك التنمية متعددة الأطراف من خلال عقد سلسلة من الفعاليات، وتضمن ذلك أول مؤتمر من نوعه تناول الضمانات الخاصة ببنوك التنمية متعددة الأطراف خلال الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في 2019، وحلقات العمل الفنية، واللقاءات الثنائية. وقد عززت هذه المشاركات والأنشطة الحوار فيما بين بنوك التنمية متعددة الأطراف، وتعاون الوكالة مع هذه البنوك لإيجاد سبل لتعزيز مساندتها بعضها البعض لمشروعات التنمية واستكمال هذه المساندة وتحقيق تكاملها. وتقوم الوكالة أيضا بإعداد دليل يسلط الضوء على المبادئ التي تعزز التعاون الناجح مع بنوك التنمية متعددة الأطراف بشأن التأمين ضد المخاطر السياسية، كما يبرز هذا الدليل أمثلة على المشروعات التي تعاونت فيها بنوك التنمية متعددة الأطراف على نحو مبتكر، وأفضل الممارسات لتحقيق النجاح. وستسترشد الوكالة بهذه المبادئ في اتفاقيات الأنشطة التي تبرمها مع أعضاء مجتمع التنمية.

وفيما يتعلق بسبل زيادة تعزيز التعاون مع مؤسسات مجموعة البنك الدولي الأخرى، تعمل الوكالة على تطوير منتجات مشتركة وتحسين سبل إضافية للتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية لتحقيق أثر مشترك أكبر في أجندة القطاع الخاص.

كما أصبحت الوكالة شريكاً فنياً للصندوق العالمي للبنية التحتية في السنة المالية 2020، بما يتفق مع الأهداف الإستراتيجية للوكالة المتمثلة في زيادة الشراكة وأنشطة المراحل التمهيديّة. ويتيح الصندوق العالمي للبنية التحتية فرصة للوكالة لتعزيز سبل التعاون وتضافر الجهود مع بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى، كما يتيح سبل الوصول إلى الموارد للمشاركة في الأنشطة التمهيديّة التي تساند تنمية أنشطة الأعمال في المستقبل.

الوكالة والبيئة والجوانب الاجتماعية والحوكمة

قياس الأثر

تُعد الأنظمة القوية لقياس النتائج التي تستند إلى أدلة وشواهد غاية في الأهمية لتقييم الأثر الإنمائي الذي تحققه الوكالة. ولما كانت الوكالة تسعى باستمرار إلى تحسين سبل قياس نتائج المشروعات، فقد أطلقت مؤخراً إطار أداة المقارنة لقياس الأثر وتقييم المشروعات. وتقيس هذه الأداة النواتج المتوقعة الخاصة بالمشروعات، فضلاً عن التأثيرات على الاستثمار الأجنبي التي تتجاوز نطاق المشروع. ويأتي هذا الإطار مكملاً لنظام الوكالة الأوسع نطاقاً لقياس النتائج، ويهدف هذا الإطار المنفرد إلى:

- مواءمة التقييم المسبق للأثر الإنمائي مع الأبعاد المماثلة المستخدمة في التقييم اللاحق
- تحقيق الاتساق مع إطار مؤسسة التمويل الدولية لقياس ورصد الأثر المتوقع، وتنسيق تصنيفات تقييم الأثر الإنمائي للمشروعات المشتركة بين المؤسسة والوكالة
- المساعدة في إجراء تحليل مقارن للأثر الإنمائي المتوقع للمشروعات
- تحديد أولويات المشروعات بناء على معلومات دقيقة، استناداً إلى تقييم مسبق وصارم يستند إلى أدلة وشواهد بشأن الأثر الإنمائي المتوقع
- اتباع نهج مرن لدمج أداة المقارنة لقياس الأثر وتقييم المشروعات على نحو يتسم بالكفاءة في عمليات الضمانات الحالية التي تقوم بها الوكالة

النزاهة

تُعد النزاهة وإدارة مخاطر السمعة في عمليات الوكالة عاملاً أساسياً في دور الوكالة كشريك إنمائي. ولذلك، تدرس الوكالة مخاطر النزاهة والسمعة في مشروعاتها وفي تعاملاتها مع عملائها من مؤسسات وبلدان. ولما كان الأمر كذلك، فهي تلتزم بإرشادات مكافحة الفساد للبنك الدولي التي تعتبر الاحتيال والفساد والتواطؤ والإكراه والعرقلة عوائق رئيسية أمام التنمية، كما تعتبر هذه الأمور ممارسات تستوجب العقوبة. ويقوم فريق الوكالة المعني بشؤون النزاهة ببذل العناية الواجبة في إطار تنمية أنشطة الأعمال وأنشطة الضمانات، كما يقوم برصد ومتابعة محفظة التغطيات الضمانية للوقوف على إشارات التحذير من مخاطر النزاهة والسمعة المحتملة والأخذة في الظهور. وتستخدم الوكالة في هذا العمل موارد مكتنية تتضمن قواعد بيانات بشأن حقوق الملكية، والمعرفة التي يتمتع بها البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية بالأوضاع المحلية، ومقاييس السوق، والخبرة السابقة مع المؤسسات والبلدان المتعاملة مع الوكالة، والتقييمات الميدانية في الموقع. وفي السنة المالية 2020، واصلت الوكالة تعميم أفضل الممارسات المتعلقة بالنزاهة من خلال التعاون وتضافر الجهود مع أعضاء آخرين في مجموعة البنك الدولي وشركاء التنمية، وفي مختلف المنتديات التي تركز على النزاهة.



الاستدامة البيئية والاجتماعية

تلتزم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بالعمل مع الجهات المتعاملة معها لضمان تمتع المشروعات التي تساندها بالاستدامة البيئية والاجتماعية. وتعد عملية الفحص البيئي والاجتماعي التي تعتمدها الوكالة إجراء شاملاً يتم في إطاره تحديد المخاطر البيئية و/أو الاجتماعية المحتملة، ومن ثم الاتفاق على تدابير التخفيف من آثارها. ويمكن للجهات والبلدان المتعاملة مع الوكالة تحسين استدامة المشروعات، وتحقيق قيمة من خلال نشاط الأعمال الذي يتم القيام به، مع إمكانية خفض تكاليف المشروعات. وتسري معايير الأداء الخاصة بالوكالة على المشروعات تماشياً مع متطلبات سياسة الوكالة المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية.

وتتابع الوكالة بانتظام مدى التزام المشروعات التي تساندها بالمتطلبات البيئية والاجتماعية. وفي 30 يونيو 2020، تضمنت محفظة الوكالة حوالي 209 مشروعات، منها حوالي 45% في أفريقيا، و21% في أوروبا وآسيا الوسطى، و14% في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و8% في أمريكا اللاتينية، و8% في شرق آسيا والمحيط الهادئ، و4% في جنوب آسيا. وقبل فرض القيود على السفر بسبب جائحة كورونا، تم إجراء زيارات لمواقع 45 مشروعاً في هذه السنة المالية لأغراض المتابعة البيئية والاجتماعية. كما تم إجراء 20 تقييماً ذاتياً للأداء البيئي والاجتماعي.

معايير الأداء لدى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

معايير الأداء التي تعتمد عليها الوكالة بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية

معايير الأداء رقم 1:

تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

يشدد على أهمية تحديد المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية، وإدارة الأداء الاجتماعي والبيئي طوال دورة حياة المشروع

معايير الأداء رقم 5:

الاستيلاء على الأراضي وإعادة التوطين القسري

يسري على عمليات النزوح المادي أو الاقتصادي الناشئة عن معاملات الأراضي، مثل نزع ملكية الأراضي أو التجمعات المهملة

معايير الأداء رقم 2:

العمالة وظروف العمل

يقر بأن مواصلة النمو الاقتصادي عن طريق خلق فرص العمل وتوليد الدخل لا بد أن تُوازنها حماية الحقوق الأساسية للعمال

معايير الأداء رقم 6:

حفظ التنوع الحيوي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية

تشجع حماية التنوع البيولوجي، والإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية

معايير الأداء رقم 3:

كفاءة استخدام الموارد ومنع التلوث

يقر بأن تزايد النشاط الصناعي والتوسع الحضري يولدان في أحيان كثيرة مستويات أعلى من تلوث الهواء والمياه والأراضي وأن هناك فرصاً لتحقيق الكفاءة

معايير الأداء رقم 7:

الشعوب الأصلية

يهدف إلى كفالة تعزيز عملية التنمية للاحترام الكامل للشعوب الأصلية

معايير الأداء رقم 4:

صحة المجتمعات المحلية وسلامتها وأمنها

يقر بأن المشروعات يمكن أن تعود بالنفع على المجتمعات المحلية ولكن يمكن أيضاً أن تزيد احتمال التعرض للمخاطر والآثار الناتجة عن الحوادث، والانهيئات الهيكلية، والمواد الخطرة

معايير الأداء رقم 8:

التراث الثقافي

يهدف إلى حماية التراث الثقافي والحضاري من الآثار السلبية الناشئة عن أنشطة المشروعات ومساندة الحفاظ عليه

منافع معايير الأداء

خلق قيمة لأنشطة الأعمال

أصبحت الاستدامة عاملاً مهماً في إستراتيجيات أنشطة الأعمال. وتدرك شركات كثيرة أن بإمكانها، من خلال معالجة القضايا البيئية والاجتماعية، الاقتصاد في تكاليفها وتحسين صورتها وسمعتها، وتدعيم علاقاتها مع أصحاب المصلحة.

رخصة اجتماعية لمزاولة النشاط

تساعد معايير الأداء الجهات المتعاملة مع الوكالة على تعظيم المنافع الإنمائية على الصعيد المحلي وتشجيع تطبيق مبدأ المواطنة الصالحة للشركات. وقد تكون القيمة المعززة للاسم التجاري للشركة وسمعتها عاملي جذب لمستثمرين أو ممولين جدد.

الاستفادة من الفرص المتاحة والتحوط ضد المخاطر غير المتوقعة

يساعد تطبيق معايير الأداء الشركات على تحديد حالات التعطل في تنفيذ المشروع والحماية منها، وحماية اسمها التجاري، و/أو الوصول إلى الأسواق الدولية.

اكتساب مكانة وسمعة دولية

تستند "مبادئ التعادل" التي اعتمدها أكثر من 75 من المؤسسات المالية الكبرى في العالم في البلدان المتقدمة والنامية إلى معايير الأداء تلك. وتشير التقديرات إلى أن هذه المبادئ تغطي أكثر من 70% من ديون تمويل المشروعات في الأسواق الصاعدة.

تحسين الأداء المالي والتشغيلي

يمكن لتطبيق معايير الأداء أن يساعد على تحقيق الاستفادة المثلى من المدخلات، كالمياه والطاقة، فضلاً عن الوصول إلى أدنى حد من الانبعاثات والنفايات السائلة والصلبة، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة التشغيل وفعالية التكلفة.

لمزيد من المعلومات حول معايير أداء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، يرجى زيارة:

<https://www.miga.org/guidelines-policy>

تركيز الوكالة على تحقيق المساواة بين الجنسين

تعمل مجموعة البنك الدولي مع الهيئات التابعة للقطاعين العام والخاص بالبلدان المتعاملة معها للمساعدة في سد الفجوات بين الرجال والنساء على مستوى العالم من أجل تحقيق آثار دائمة في القضاء على الفقر وحفز نمو اقتصادي مستدام لتعزيز الرخاء المشترك. وبناء على ذلك، وضعت الوكالة إستراتيجية جديدة بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين في هذه السنة المالية من شأنها دمج هذه المفهوم في العمليات التي تقوم بها، والعمل به عند انخراطها في مشروعات والمشاركة مع عملاء، وفي التزامها بإيجاد فرص للنساء من خلال الأنشطة الاستثمارية التي تقوم بها الجهات والمؤسسات والبلدان المتعاملة معها.

العمليات

تسعى الوكالة باستمرار إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين على جميع مستويات الموظفين، وتدعم التنوع والشمول في مكان العمل. وتستفيد الوكالة من أنشطة مجموعة البنك الدولي لتعزيز جهودها الرامية إلى معالجة قضايا المساواة بين الجنسين في القطاع الخاص. وتتناول سياسة الوكالة بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية موضوع المساواة بين الجنسين تناولاً شاملاً على جميع المستويات. وتدعو هذه السياسة المؤسسات والبلدان المتعاملة مع الوكالة إلى الحد من المخاطر المرتبطة بنوع الجنس، بسبب أنشطة الأعمال، والآثار غير المقصودة بسبب التمييز بين الجنسين. وتعمل الوكالة على ضمان تقييم قضايا المساواة بين الجنسين في أثناء المشاورات المتعلقة بالمشروعات، كما تهدف إلى مساندة الجهات والبلدان المتعاملة معها في وضع تدابير مستدامة للتخفيف من الآثار الناجمة عن التمييز بين الجنسين، إن دعت الحاجة إلى ذلك.

السيدة أيساتا إس. بيفوغو، المدير العام لمؤسسة غينيا أومينا تحصل على جائزة الوكالة لأفضل مسؤول تنفيذي أول في دعم المساواة بين الجنسين في 2020

جائزة الوكالة للمدير التنفيذي للمساواة بين الجنسين

في 2016، أطلقت الوكالة جائزة المدير التنفيذي للمساواة بين الجنسين، تقديراً لعملاء الوكالة الذين لديهم سجلات حافلة بالإنجازات في مجال تهيئة بيئات داعمة ودائمة تخلق فرصاً للمرأة وتشجع المساواة بين الجنسين، وقد كرمت الوكالة في هذا العام السيدة أيساتا إس. بيفوغو، المدير العام لمؤسسة غينيا ألومينا. وتشرف السيدة بيفوغو على تنفيذ التنمية المستدامة في أكبر استثمار جديد في غينيا والإستراتيجية ذات الصلة، مما يقدم مثالا رائداً على كيفية عمل صناعة التعدين في هذه المنطقة. وهي أيضاً أول مدير لشركة دولية في غينيا. وفي إطار رؤيتها لتعزيز مساندة مؤسسة غينيا ألومينا للمشروعات التي تمتلكها نساء على المستوى المحلي، تقود بيفوغو مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات التي من شأنها تحقيق التمكين وتدعيم التنمية المستدامة والابتكار والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في غينيا.

المستفيدون من قروض الإسكان المقدمة من مؤسسة كاجا دي أهوروس



بانك دافيفيندا، كولومبيا قروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تملكها نساء

تواجه رائدات الأعمال في كولومبيا تحديات تمويلية كبيرة. وتتخلى حوالي 14.6% من رائدات الأعمال في كولومبيا عن أنشطتهن بسبب نقص التمويل مقابل أقل من 10% في بلدان أخرى في المنطقة، مثل الأرجنتين وبيرو وأوروغواي. وعلاوة على ذلك، يواجه 30% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تملكها نساء في كولومبيا قيوداً ائتمانية، مما يمثل فجوة تمويلية رسمية تبلغ حوالي 5.4 مليارات دولار تقريباً.

وفي السنة المالية 2020، أصدرت الوكالة ضماناً بقيمة 47.5 مليون دولار لمساندة بنك دافيفيندا، وهو بنك له أهمية في النظام المصرفي في كولومبيا، لمساندة نمو محفظة قروضه - لا سيما إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تملكها نساء. وكان هذا المشروع جزءاً من حزمة تمويل بقيمة 600 مليون دولار قامت بترتيبها مؤسسة التمويل الدولية. ومن المتوقع أن تزيد حزمة التمويل من القروض المقدمة من بنك دافيفيندا للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تملكها نساء بمقدار 350 مليون دولار، أي ما يعادل نحو 5200 قرض إضافي.

مؤسسة كاجا دي أهوروس، بنما تمويل الإسكان للنساء

في بنما، لا تملك النساء أو الأسر المعيشية التي تعولها نساء سوى 29% من المنازل. وفي سياق المساعدة في معالجة هذه الفجوة بين الجنسين في تملك المنازل، تساند الوكالة صندوقاً لتقديم قروض إسكان للشرائح منخفضة ومتوسطة الدخل مع مؤسسة كاجا دي أهوروس، و يستهدف هذا الصندوق 50% من النساء أو النساء اللاتي يعلنن أسراً معيشية. ويتيح هذا المشروع فرصة لزيادة نسبة امتلاك المرأة للمنازل في بنما، ومساعدتها على بناء الثروة وإمكانية تحسين رفاهيتها الاقتصادية والاجتماعية.

مجلس إدارة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

يوجه مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين، اللذان يمثلان 182 بلداً عضواً، برامج الوكالة وأنشطتها. ويعين كل من هذه البلدان محافظاً واحداً ومحافظاً مناوباً. وتُناط سلطات الوكالة المؤسسية بمجلس المحافظين الذي يفوض معظم صلاحياته لمجلس مديرين تنفيذيين يضم 25 مديراً. وحقوق التصويت مرّجة حسب حصة رأس المال التي يمثلها كل مدير. ويجتمع المديرين بصفة منتظمة في مقر مجموعة البنك الدولي في واشنطن، حيث يستعرضون ويبتون في مشروعات ضمان الاستثمار ويشرفون على سياسات الإدارة بشكل عام.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة المجلس:

<http://www.worldbank.org/en/about/leadership/governors>

مجموعة التقييم المستقلة

تقيم مجموعة التقييم المستقلة إستراتيجيات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وسياساتها ومشروعاتها لتحسين النتائج الإنمائية للوكالة. ومجموعة التقييم هي آلية مستقلة عن إدارة الوكالة وترفع تقاريرها بما تخلص إليه من نتائج إلى مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة ولجنة فاعلية التنمية التابعة للمجلس.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع مجموعة التقييم المستقلة:

[/http://ieg.worldbankgroup.org](http://ieg.worldbankgroup.org)

مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة

يُعد مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة وحدة مستقلة في مجموعة البنك الدولي، ويتولى التحقيق في العقوبات المتعلقة بمزاعم الاحتيال والفساد والتواطؤ والإكراه والعرقلة في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك الدولي، فضلا عن الاحتيال والفساد من جانب موظفي مجموعة البنك الدولي والموردين ومقدمي الخدمات لمجموعة البنك. وفضلاً عن ذلك، من خلال مكتب الامتثال للنزاهة، يعمل مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة مع الأطراف المعنية لاستيفاء الشروط المطلوبة لرفع العقوبات. ويقوم مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة بتعميم الرؤى والأفكار الثاقبة والمتبصرة بشأن عمليات التحقيق بغية الحد من مخاطر الاحتيال والفساد في المشروعات، كما يقوم بدور أساسي في دعم المسؤولية المالية والتعاقدية لمجموعة البنك فيما يتعلق بالموارد الإنمائية التي تديرها.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة:

www.worldbank.org/integrity

للإبلاغ عن الاشتباه في حالات احتيال أو فساد أو ممارسات تستوجب العقوبة في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك الدولي، يرجى زيارة

www.worldbank.org/fraudandcorruption

الرقابة والمساءلة

مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيّد بالأنظمة

مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيّد بالأنظمة هو آلية مساءلة مستقلة خاصة بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ومؤسسة التمويل الدولية. ويرد المكتب على شكاوى من أناس تأثروا بأنشطة تساندها الوكالة والمؤسسة وذلك بهدف تحسين النواتج البيئية والاجتماعية ميدانياً وتعزيز مساءلة الجمهور للمؤسستين.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع المكتب:

[/http://www.cao-ombudsman.org](http://www.cao-ombudsman.org)

المراجعة الداخلية بمجموعة البنك الدولي

تقدم المراجعة الداخلية بمجموعة البنك ضمانات ومشورة مستقلة وموضوعية وقيمة تستند إلى تحليل المخاطر بغرض حماية قيمة مجموعة البنك وتعزيزها. كما تقدم لجهاز الإدارة ومجلس المديرين التنفيذيين تلميحات معقولة بأن الإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر ومراقبتها - فضلاً عن نظم حوكمتها بشكل عام - مصممة بصورة ملائمة وتعمل على نحو فاعل. وتتبع المراجعة الداخلية رئيس مجموعة البنك الدولي كما تخضع لإشراف لجنة المراجعة.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع المراجعة الداخلية:

<http://www.worldbank.org/internalaudit>

أبرز ملامح الأداء المالي للوكالة

النتائج المالية

2020	2019	2018	2017	2016	السنة المالية – ملايين الدولارات
232.3	237.9	210.1	179.7	139.8	إجمالي الدخل من أقساط التأمين
117.1	115.1	104.1	93.2	86.4	صافي الدخل من أقساط التأمين ^أ
61.1	57.8	51.6	51.3	48.1	المصاريف الإدارية ^ب
56.0	57.3	52.5	41.9	38.3	الدخل المتحقق من العمليات ^ج
57.2	82.4	40.9	200.2	56.8	صافي الدخل
%52	%50	%50	%55	%56	نسبة المصروفات الإدارية/صافي الدخل من أقساط التأمين

أ. صافي دخل الأقساط يساوي إجمالي دخل الأقساط وعمولات التنازل مطروحا منها الأقساط التي يتم التنازل عنها إلى شركات إعادة التأمين وتكاليف الوساطة
ب. المصروفات الإدارية تتضمن المصروفات من خطط المعاشات التقاعدية وغيرها من مزايا ما بعد التقاعد
ج. دخل العمليات يعادل صافي الدخل من أقساط التأمين مخصوما منه المصروفات الإدارية

تدابير رأس المال

2020	2019	2018	2017	2016	السنة المالية – ملايين الدولارات
756	717	685	592	663	إجمالي رأس المال الاقتصادي ^أ
1,335	1,320	1,261	1,213	989	حقوق المساهمين
1,591	1,542	1,471	1,398	1,329	رأس المال المتداول
%48	%47	%47	%42	%50	نسبة إجمالي رأس المال الاقتصادي إلى رأسمال العمليات (%)

أ. إجمالي رأس المال الاقتصادي يعادل استهلاك رأس المال من محفظة الضمانات، مضافا إليه رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر العمليات ومخاطر الاستثمار. واعتبارا من السنة المالية 2017، يعتمد رأس المال الاقتصادي على نموذج جديد، ولا يمكن مقارنته بالفترات السابقة التي تقوم على نموذج أقدم لرأس المال الاقتصادي.

تسليط الضوء على السنة المالية 2020



الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي/صندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، أكتوبر/تشرين الأول 2019



مؤتمر الضمانات الخاصة ببنوك التنمية متعددة الأطراف

استضافت الوكالة أول مؤتمر من نوعه بشأن الضمانات الخاصة ببنوك التنمية متعددة الأطراف خلال الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في 2019. وحضر هذا المؤتمر كبار قادة ورؤساء هذه البنوك، وأتاحوا فرصة للوكالة لتقديم المساندة بغية التعاون وتحقيق تضافر الجهود على نحو منظم ومنهجي.

التعيينات في جهاز الإدارة العليا

تم تعيين هيروشي ماتانو نائباً للرئيس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2019. وتولى إيثوبويس تافارا منصبه كنائب للرئيس، والمشرّف المعني بالمخاطر والشؤون القانونية والإدارية في سبتمبر/أيلول 2019.

حضر أكثر من 250 شخصاً فعالية "حفز الاستثمار في الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة" التي نظمتها الوكالة في إطار الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي. وقد جمعت هذه الفعالية مستثمرين من القطاع الخاص لمناقشة كيفية قيامهم بدمج الأثر البيئي والاجتماعي والحوكمة في إستراتيجياتهم الاستثمارية وكيف يمكن لشركاء مثل الوكالة المساعدة في مساندة هذه الأهداف. وأشارت هذه الفعالية إلى مزرعة بارك إيلوين طيبة نادياي لطاقة الرياح، وهي أكبر مزرعة رياح في غرب أفريقيا، وتوفر الطاقة النظيفة لحوالي مليوني نسمة.

وكان من بين المشاركين في حلقة النقاش راخي كومار، العضو المنتدب ورئيس مؤسسة ESG للاستثمارات والإشراف على الأصول، وستيت ستريت للاستشارات العالمية؛ وسوجوي بوس، الرئيس التنفيذي للصندوق الوطني للاستثمار والبنية التحتية في الهند؛ وس. فيجاي إبير، رئيس خبراء العمليات بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛ وكيكو هوندا نائب الرئيس والمسؤولة التنفيذية الأولى بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار سابقاً. وأدار هذه الحلقة النقاشية جول وبير، محرر من بلومبرغ بيزنيس ويك.





وثيقة المبادئ التشغيلية لإدارة الأثر

في شباط/فبراير 2020، أصبحت الوكالة من الأطراف الموقعة على وثيقة المبادئ التشغيلية لإدارة الأثر، أو "مبادئ الأثر". وتتيح هذه المبادئ إطاراً للمستثمرين لضمان دمج اعتبارات إحداث الأثر على نحو هادف في جميع مراحل دورة حياة الاستثمار. وبصفة الوكالة أحد الأطراف الموقعة على هذه الوثيقة، فهي تعلن للجميع التزامها بتنفيذ معيار عالمي لإدارة الاستثمارات من أجل تحقيق الأثر. ويطلب من الوكالة في كل عام الإفصاح عن كيفية إدماج كل مبدأ في عملية الاستثمار الخاصة بها ومدى اتساق العملية مع كل مبدأ.



جائزة الوكالة لأفضل مسؤول تنفيذي أول في دعم المساواة بين الجنسين 2020

في مارس/أذار 2020، حصلت السيدة أيساتا إس. بيفوغو، المدير العام لمؤسسة غينيا ألومينا، على جائزة الوكالة لأفضل مسؤول تنفيذي أول في دعم المساواة بين الجنسين لقيادتها في تمكين المرأة ورفع مستوى مكانتها في العمل.



عضوية الصومال في الوكالة

في مارس/أذار، أصبحت الحكومة الاتحادية الصومالية العضو رقم 182 في "الوكالة الدولية لضمان الاستثمار"، بعد تطبيع علاقتها المالية مع البنك الدولي. وتتيح عضوية الصومال فرصاً جديدة لها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز النمو الاقتصادي في السنوات المقبلة.

من نحن

جهاز إدارة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار



إس. فيجاي إيير
نائب الرئيس وكبير مسؤولي
العمليات



هيروشي ماتانو
نائب الرئيس التنفيذي



سارفاش سوري
مدير العمليات



إثوييس تافارا
نائب الرئيس والمشرّف المعني
بالمخاطر والشؤون القانونية
والإدارية



آردهانا كومار كابور
المدير والمستشار العام للشؤون القانونية



محمد فال
المدير المعاون ورئيس خبراء
الضمانات والعمليات



ميري ماجريت بارودي
مدير شؤون الاقتصاد والاستدامة



ساتياغو أساليني
مدير شؤون التمويل والمخاطر

معلومات الاتصال والتواصل

جهاز الإدارة العليا

هيروشي ماتانو

نائب الرئيس التنفيذي
hmatano@worldbank.org

إس. فيجاي إير

نائب الرئيس وكبير
مسؤولي العمليات
sviyer@worldbank.org

إثوييس تافارا

نائب الرئيس والمصرف المعني
بالمخاطر والشؤون القانونية والإدارية
etafara@worldbank.org

سارفاش سوري

مدير العمليات
ssuri1@worldbank.org

محمد فال

المدير المعاون ورئيس خبراء
الضمانات، وشؤون العمليات
mfall3@worldbank.org

أردهانا كومار كابور

المدير والمستشار العام للشؤون القانونية
akumarcapoor@worldbank.org

سانتياغو أساليني

مدير شؤون التمويل والمخاطر
sassalini@worldbank.org

ميري ماجريت بارودي

مدير شؤون الاقتصاد والاستدامة
mbaroudi@worldbank.org

القطاعات

نبيل فواز

الرئيس العالمي ومدير القطاع، الصناعات
التحويلية، والصناعات الزراعية والخدمات
nfawaz@worldbank.org

إيلينا بالي

الرئيس العالمي ومدير القطاع، البنية التحتية –
النقل والمياه والصرف الصحي والاتصالات
epalei@worldbank.org

كريس ميلورد

الرئيس العالمي ومدير القطاع، التمويل وأسواق
رأس المال
cmillward@worldbank.org

ماركوس وليامز

الرئيس العالمي ومدير القطاع، الطاقة
والصناعات الاستخراجية
mwilliams5@worldbank.org

المناطق

هدى مصطفى

مدير منطقة أفريقيا
hmoustafa@worldbank.org

أولغا سكلوفسكايا

مدير منطقة أوروبا وآسيا الوسطى
osclovscaia@worldbank.org

جيه هيوانغ كوون

رئيس منطقة جنوب وشرق آسيا
(عدا اليابان)
jkwon@worldbank.org

تيم هيستد

رئيس منطقة جنوب شرق آسيا،
والمنطقة الأسترالية الآسيوية
thisted@worldbank.org

أولغا كالبوزو غاريدو

رئيس منطقة أمريكا اللاتينية
ومنطقة البحر الكاريبي
ocalabozogarrido@worldbank.org

سويتشي هياشيدا

رئيس منطقة اليابان
shayashida@worldbank.org

روزبه آشيري

خبير ضمانات أول، قطاع أنشطة الأعمال
بأمريكا الشمالية
rashayeri@worldbank.org

ليالي عابدين

خبيرة ضمانات أولى منطقة الشرق
الأوسط وشمال أفريقيا
labdeen@worldbank.org

لين تشينغ

خبير ضمانات، الصين
lcheng1@worldbank.org

المحاسبة وإعداد التقارير

توماس أوبويا

مراقب الحسابات
tobuya@worldbank.org

إعادة التأمين

كريستينا ديشل

القائم بأعمال رئيس قطاع إعادة التأمين
cdeischl@worldbank.org

الاقتصاد والاستدامة

موريتز نيب

مدير قطاع، شؤون الاقتصاد
mnebe@worldbank.org

ياسر إبراهيم

رئيس قطاع، شؤون الاستدامة (البيئة
والجوانب الاجتماعية) والمناخ
yibrahim@worldbank.org

جوديث بيرس

الرئيس العالمي، شؤون النزاهة
jpearce@worldbank.org

شيريان صامويل

كبير مسؤولي التقييم، شؤون التقييم
csamuel@worldbank.org

الاستفسار عن أنشطة الأعمال

migainquiry@worldbank.org

مجموعة البنك الدولي



الوكالة الدولية
لضمان الأستثمار **MIGA**

مؤسسة
التمويل الدولية **IFC**

البنك الدولي
للإنشاء والتعمير . المؤسسة الدولية للتنمية

منذ إنشائها، أصدرت
الوكالة ضمانات زادت
قيمتها على 59 مليار
دولار في 118 بلدا ناميا.

لمتابعة أخبار الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

<https://www.linkedin.com/company/wb-miga/>



@miga



MIGAWorldBank

